صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
2024

الانهيار من الداخل

تفكك اسرائيل في مستنقع غزة ومعضلة الجيش في حرب الاستنزاف

بطولة السباحة

هيمنة مطلقة للترجي وبن عجمية يُعيد كتابة الأرقام

الجمعة 15 أوت 2025 /عدد 740

مشاريع الطرقات السيارة في تونس

إنجاز 1323 كلم في أفق 2035

8

بات في مرمى الانتقادات هكذا خسر الاتحاد قوته

4

رغم تحسن اعداد الوافدين وارتفاع العائدات

استقطاب الأثرياء ضمانة لاستدامة انتعاش السياحة

7-6

5

حين يُقتل كلب بلا ذنب وبوحشية

جريمة تعذيب الحيوانات بين الغضب الشعبي والفراغ القانوني

الافتتاحية

صابر الحرشاني

في ضرورة الاستعداد الجيد للعودة المدرسية

لم يعد يفصلنا عن العودة المدرسية سوى اسابيع قليلة وهي فترة قصيرة لكنها قد تكون مساحة زمنية ثمينة إذا ما أُحسنا استثمارها.

ومن المعلوم ان العطلة الصيفية بما تحمله من راحة واستجمام، تحمل أيضا مخاطر نسيان ما تم تحصيله خلال العام الدراسي المنقضي، وهو أمر لا يخلو من انعكاسات على الانطلاقة الجديدة. لذلك قد يكون من المناسب التفكير في هذه الأسابيع القليلة باعتبارها جسرا بين عامين دراسيين، جسر يمكن عبوره بخطوات هادئة ومدروسة.

و ربما لا يشعر التلميذ اليوم بضغط العودة، فحرارة الصيف وأنشطة العطلة تصرف الانتباه عن أجواء المدرسة، لكن الواقع يقول إن الاستعداد المبكر قد يجعل الفارق بين بداية متعثرة وبداية سلسة.

و على سبيل المثال، قد تكون المراجعة الخفيفة وسيلة فعالة للحفاظ على ما تم اكتسابه، حتى لو اقتصرت على بعض التمارين أو قراءة ملاحظات مختصرة. وقد يكون هذا الجهد المحدود كافيًا لتجنب صدمة العودة إلى الكتب بعد أسابيع من الانقطاع.

ومن المرجح أن الجانب النفسي لا يقل أهمية عن الجانب المعرفي. فالتلميذ الذي ينتقل من جو الحرية التامة في العطلة إلى نظام اليوم المدرسي الصارم قد يواجه صعوبة في التأقلم إذا لم يتهيأ لذلك تدريجيًا، حيث يمكن في هذا السياق البدء بإعادة ضبط أوقات النوم والاستيقاظ قبل أسابيع من العودة، أو تخصيص ساعات محددة خلال النهار لأنشطة تعليمية أو مطالعة حرة. وهذه التعديلات البسيطة قد تساهم في تهيئة الذهن والجسم لاستعادة إيقاع الحياة المدرسية.

وقد يكون من المفيد التذكير بدور الأولياء في هذه المرحلة، فمسؤولية الاستعداد لا تقع على التلميذ وحده، فتجهيز الأدوات المدرسية، ومتابعة الجدول الزمني للعودة، والتحاور مع الأبناء حول توقعاتهم ومخاوفهم، كلها خطوات تساعد على بناء مناخ إيجابي لاستقبال السنة الجديدة. ويفضل بعض الأولياء تأجيل هذه التحضيرات إلى الأيام الأخيرة، لكن التجربة تشير إلى أن التدرج في الإعداد يخفف الضغط ويتيح مجالًا للاختيار الأفضل سواء في المستلزمات أو في التخطيط المالي.

ومن غير المستبعد أن يشكل الجانب المادي تحديًا لبعض العائلات، خاصة في ظل ارتفاع أسعار المستلزمات المدرسية، و لذلك قد يكون من الحكمة الشروع مبكرا في اقتناء ما يلزم، مستفيدين من التخفيضات أو العروض التي تسبق ذروة الطلب، و ويمكن أن يكون هذا التخطيط المبكر وسيلة لتجنب المصاريف المفاجئة وضبط الميزانية بشكل أفضل.

ان العودة المدرسية هي انطلاقة لموسم طويل تتداخل فيه الأهداف التعليمية مع التحديات الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا السياق، يمكن القول إن حسن الاستعداد قد ينعكس على الأداء طيلة العام، فالانطلاقة القوية تمنح الثقة وتشجع على مواصلة الجهد، بينما البداية المرتبكة قد تترك أثرها لأسابيع وربما أشهر.

وقد يكون من المناسب الإشارة إلى أن الاستعداد لا يقتصر على الكتب والدفاتر، بل يشمل أيضًا التحضير الذهني لتقبل محتوى جديد ومواجهة مستويات أصعب من التعلم، و وهذا يتطلب من التلميذ، بدعم من أسرته، أن يضع لنفسه أهدافًا واضحة للعام الجديد، حتى لو كانت بسيطة في صياغتها، مثل تحسين مستوى مادة معينة أو المشاركة بشكل أكبر في الأنشطة المدرسية.

أما من الناحية المجتمعية، فإن عودة التلاميذ إلى مقاعد الدراسة تعني أيضًا استعادة نشاط قطاعات واسعة مرتبطة بالمدرسة، من النقل إلى المكتبات و غيرها وهو ما يجعل هذا الحدث محطة اقتصادية واجتماعية إلى جانب كونه تربويا

من المرجح أن هذا الشهر المتبقي سيشهد في كثير من البيوت خليطًا من الحماس والقلق، وهذا طبيعي في كل بداية جديدة، لكن المهم هو أن يتحول هذا الشعور إلى طاقة إيجابية تحفز الجميع على تنظيم الوقت والموارد والاستعداد الذهني. ولعل أفضل ما يمكن القيام به في هذه الفترة هو تقسيم المهام على أسابيع.

و قد لا توجد وصفة سحرية تضمن بداية مثالية، فكل تلميذ يختلف في شخصيته وظروفه، لكن الإعداد المسبق يظل عاملًا مشتركًا في قصص النجاح المدرسي، وحتى إذا لم تحقق كل الأهداف المرجوة، فإن مجرد الاستعداد يترك أثرًا إيجابيًا، لأنه يمنح التلميذ والأولياء إحساسًا بالتحكم في مجريات الأمور بدل الانجرار وراء ضغط اللحظة.

ربما يكون هذا الشهر الأخير فرصة أيضًا لتقوية الروابط العائلية، عبر أنشطة جماعية تجمع بين الترفيه والفائدة، كزيارة معارض الكتب أو ممارسة أنشطة رياضية أو ثقافية، فالتلميذ الذي يشعر بالدعم الأسري خلال هذه المرحلة يدخل العام الجديد بروح أكثر تفاؤلًا وثقة.

وفي النهاية، يبدو أن العودة المدرسية هي عملية متكاملة تبدأ قبل أسابيع من ذلك التاريخ، حيث ان الاستثمار في هذه المرحلة التحضيرية قد يكون هو الفارق بين عام دراسي مليء بالإنجازات وآخر مثقل بالصعوبات.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

برنامج التمكين الاقتصادي توزر

تسليم 13 اشعار تمويل مشاريع للمنتفعات

محمد المبروك السلامي

في إطار الاحتفالات بالعيد الوطني للمرأة، وضمن النسخة الثالثة من تظاهرة «ناجحات بلادي»، سلّمت المندوبية الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بتوزر 13 إشعار تمويل مشاريع لفائدة منتفعات ببرنامج التمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف الزوجي أو المهددات به. وقد مثل حفل توزيع إشعارات التمويل مناسبة لمزيد تسليط الضوء على أهمية البرامج التي أطلقتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بهدف التمكين الاقتصادي للمرأة.

وقد تم تسليم 6 إشعارات تمويل بقيمة 56 ألف دينار في إطار برنامج «صامدة»، توزعت على 3 مشاريع في نشاط المهن الصغرى، و 3 في الأنشطة التجارية، فمنذ انطلاق هذا البرنامج سنة 2023 تم تمويل 20 مشروعا في ولاية توزر بقيمة 196 ألف دينار موزعة إلى 9 مشاريع سنة 2023 و5 مشاريع سنة 2024 و6 خلال العام الجاري.

كما تم تسليم إشعارات تمويل 7 مشاريع ضمن برنامج «رائدات» بقيمة 76 ألف دينار، موزعة على مشروعين في مجال الأنشطة الفلاحية و 3 في مجال الخدمات و2 مجال في المهن الصغرى، وينجز هذا البرنامج بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن.

وللإشارة فإنه من بين المشاريع الممولة هناك مؤسستين يتجاوز حجم تمويلها 10 آلاف دينار (مشاريع صغرى ومتوسطة)، والبقية مشاريع لا تتجاوز قيمة تمويلها 10 آلاف دينار، وقد أحدث هذا البرنامج منذ 2021 وقد أبدى موافقته على تمويل 189 مشروعا في ولاية توزر بقيمة مالية قدرها 1,3 ملايين دينار.

وسط حضور جماهيري كبير

انطلاق الدورة 38 للمهرجان الصيفي بزغوان

محمد الدريدي

عاشت مدينة زغوان نهاية الاسبوع المنقضي أجواء الدورة 38 للمهرجان الصيفي الذي افتتحه الوالي كريم البرنجي بحضور المندوب الجهوي للشؤون الثقافية بشير التواتي، وذلك بفضاء معبد المياه وسط حضور جماهيري غفير من مختلف الفئات العمرية.

وقد أمتع الفنان نضال اليحياوي الحاضرين بأغانيه التراثية التي رسمت لوحة فنية نابضة بالحياة، رقص على أنغامها الجمهور وترددت أصداؤها على سفوح جبل زغوان. وأكد التواتي أن المهرجان، المتواصل إلى غاية امس 14 أوت الجاري، يتضمن برنامجا ثريا يجمع بين السهرات الموسيقية والمسرحية والعروض التنشيطية بمشاركة وجوه فنية بارزة على غرار أسماء بن أحمد وسماح الدشراوي وغازي العيادي الذي سيختتم فعاليات الدورة.

كما أشار والي الجهة إلى أن الولاية تشهد هذا الصيف زخما ثقافيا ملحوظا تؤثثه ثمانية مهرجانات رئيسية انطلقت بمهرجان الخرجة بالزريبة وتختتم بمهرجان الفسيفساء ببئر مشارقة، مرورا بمهرجان تيبوربوماجوس بالفحص والمهرجانات الصيفية بزغوان والناظور والمقرن ومهرجان الأغنية البدوية بصواف ومهرجان المياه المعدنية بجبل الوسط. وتضم هذه المهرجانات 59 عرضا متنوعا بين 32 عرضا موسيقيا و15 عرضا مسرحيا و5 عروض تنشيطية، إضافة إلى عروض فنية ورياضية أخرى، فيما سيكون عشاق موسيقى الراب على موعد مع الفنان بلطي ضمن فعاليات المهرجان الصيفي بالناظور.

بلغت قيمتها 4.5 ملايين دينار:

انتفاع 160 فلاحا بقروض موسمية بزغوان

محمدالدريدي

بلغ مجموع القروض الموسمية المسندة لمنتجي الحبوب بولاية زغوان، لتمويل إنتاج الزراعات الكبرى خلال الموسم الفلاحي المنقضي حوالي 4.5 ملايين دينار لفائدة 160 من متوسطي وكبار الفلاحين بالجهة وخصّصت لاقتناء البذور والأسمدة والأدوية على امتداد فترات الموسم، وفق رئيس دائرة التمويل والتشجيعات بالمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بزغوان خالد بن مستورة وأوضح بن مستورة، في تصريح له أنّ هذه القروض توزّعت بين قروض مصادق عليها من قبل اللجنة الجهوية لإسناد القروض الموسمية وقروض بنكية مباشرة، وأخرى ممولة عن طريق الجمعيات التنموية، حيث صادقت اللجنة الجهوية على إسناد 107 قروض بقيمة 1.08 مليون دينار، وانتفع 18 فلاحا بقروض بنكية مباشرة بقيمة 3،3 مليون دينار، فيما أسندت الجمعيات التنموية 35 قرضا بقيمة 165 ألف دينار.

وأبرز أن القروض الموسمية لموسم 2024/2025 لتمويل إنتاج الزراعات الكبرى سجلت ارتفاعا بنسبة 48 بالمائة مقارنة بموسم 2023/2024، حيث بلغ مجموع القروض المسندة للفلاحين 2.8 مليون دينار، مرجعا التطور الحاصل في حجم القروض إلى اعتماد الهياكل الممولة على المؤشرات المناخية الي تسجلها على امتداد الموسم الفلاحي، وفق تقديره.

بكلفة تصل الى 274 مليون دينار

مشروع تحسين نوعية المياه بالجنوب التونسي

محمد المبروك السلامي

يخص المشروع الوطني لتحسين نوعية المياه بولايات قبلي وتوزر و قفصة و سيدي بوزيد ومدنين وقد تم رصد تمويلات 274 مليون دينار ويشمل المشروع في جزئه الخاص بولاية قبلي مناطق البليدات و الجرسين وبشلّي بكلفة تبلغ 36 مليون دينار حيث تم الانتهاء بنسبة 100٪ من حفر الآبار ومد 26 كلم من القنوات وبناء 2 مآوي للتعقيم وبناء خزان بسعة 500 متر مكعب و خزان علوي بسعة 250 متر مكعب في انتظار إعادة إطلاق طلب العروض الخاص بمحطة التحلية المقرر نشره في سبتمبر 2025.

وللإشارة فإن كل أجزاء المشاريع بتوزر وقبلي تم الانتهاء منها في الانتظار من إعداد كراس الشروط لمحطات التحلية.

من وحي الأحداث

اتحاد الشغل التونسي في قلب العاصفة .. تمسّك بالحقوق أم ورقة ضغط سياسية؟

عبد الصمد كرتلي

في مشهد سياسي واجتماعي متوتّر، أكّد الاتحاد العام التونسي للشغل اليوم رفضه الدخول في مواجهة مباشرة مع السلطة، متمسّكاً في الوقت ذاته بالدفاع عن حقوق العمال والنقابيين بكل السبل القانونية. وفي تصريحات رسمية، شدّد الأمين العام للاتحاد على أنّ المنظمة النقابية «لن تُصمت»، داعياً كل من يملك ملفات أو اتهامات إلى اللجوء إلى القضاء بدل الحملات الإعلامية والسياسية.

تأتي هذه المواقف عقب اتهامات وُجّهت للاتحاد من أطراف داعمة للسلطة، وُصفت بـ«الفساد» و«المافيا»، وهو ما اعتبره الاتحاد محاولة للنيل من دوره التاريخي في حماية الحقوق الاجتماعية والنقابية. ويرى محلّلون أنّ هذه الأزمة تمثل اختباراً جديداً لقدرة الاتحاد على الحفاظ على توازنه بين الدفاع عن حقوق منخرطيه والحفاظ على استقراره كأكبر قوة اجتماعية منظمة في البلاد، وسط بيئة سياسية تشهد تضييقاً على الفضاء المدني.

في المقابل يرى محللون أنّ الاتحاد يمرّ اليوم بأحد أضعف مراحله التاريخية، بعد تراجع نفوذه وانكماش قاعدته الشعبية. ويؤكد هؤلاء أن التمسك بخطاب الدفاع عن العمال قد تحول إلى ورقة ضغط سياسية، تهدف أولاً إلى دفع الدولة نحو التهدئة معه، وثانياً للحفاظ على ما تبقى له من قواعد ومنخرطين، في ظلّ المتغيرات السياسية والاجتماعية الحادة.

ويشير خبراء إلى أنّ هذه الأزمة تمثل اختبارًا حاسمًا لقدرة الاتحاد على إعادة صياغة دوره في المشهد السياسي، خاصة مع بروز أصوات داخلية وخارجية تدعو إلى إعادة النظر في حدود التداخل بين العمل النقابي والسياسي.

بات في مرمى الانتقادات
هكذا خسر الاتحاد قوته

صابر الحرشاني

تشير ردود الأفعال التي تلت اجتماع الهيئة الإدارية للاتحاد العام التونسي للشغل، والتي سعى خلالها إلى عرض تظلمه، إلى أن الانتقادات غلبت على موجات التعاطف، وهو ما يطرح تساؤلا حول الكيفية التي فقدت بها المنظمة الشغيلة أحد أهم عناصر قوتها المتمثلة في الدعم الشعبي.

و لئن حاول النقابيون تقديم الانطباع بأنهم ليسوا فوق النقد أو المحاسبة و سعوا الى قرارات وسطى بين التصعيد و التهدئة فإن موجة الانتقادات التي طالتهم لم تهدأ، بل تعمقت خاصة ازاء بعض الشعارات التي تم رفعها، و رأى فيها البعض اساءة وسقوطا أخلاقيا.

انشقاقات وتصدعات

وتعود جذور هذه الأزمة في جانب منها إلى تراكمات السنوات الماضية، حيث دخل الاتحاد في الاشهر الماضية في صراعات سياسية متشابكة جعلته يبتعد تدريجيا عن صورته كمنظمة نقابية جامعة تدافع عن مصالح الشغالين، وانخرطت قياداته في معارك ذات بعد سياسي مباشر، ما أضعف موقعه كقوة ضغط اجتماعي محايدة، وأفقده جزءا من ثقة فئات واسعة كانت ترى فيه صمام أمان أمام تغول السلطة أو انحرافها.

وتسببت المواقف المعلنة لبعض قيادات الاتحاد و الانشقاقات التي عرفها و التي تزايدت منذ تعديل الفصل 20 في خلق انطباع بأن المنظمة لم تعد تفصل بين دورها النقابي والدور السياسي، خاصة عندما اتخذت مواقف بدت أقرب إلى دعم أطراف سياسية بعينها أو التصدي لأخرى. و بدأ جزء من الرأي العام ينظر إلى الاتحاد باعتباره فاعلا سياسيا أكثر منه منظمة تدافع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وأدى الانخراط في هذا المسار إلى إضعاف قدرة الاتحاد على حشد الشارع خلفه كما كان يفعل في السابق، إذ لم تعد الدعوات إلى الإضراب أو التحركات تحظى بنفس الزخم الشعبي.

حالة وهن

وبرزت خلال بعض التحركات الأخيرة ملامح تراجع المشاركة الشعبية مقارنة بما كان عليه الوضع قبل سنوات، عندما كان مجرد إعلان الاتحاد عن موقف أو دعوة كفيلا بشل قطاعات بأكملها وفرض التفاوض مع الحكومة بشروطه.

وساهمت القضايا الداخلية في الاتحاد في تعميق هذا التراجع، فقد برزت خلافات علنية بين قياداته الجهوية والمركزية، وتبادل اتهامات حول إدارة الملفات الكبرى، ما أضعف صورته كتنظيم منسجم وموحد، وعندما يرى الشارع مؤسسة تدعو إلى الوحدة العمالية وهي تعاني انقسامات داخلية، فإن مصداقيتها تتأثر.

وأثرت الأوضاع الاقتصادية الصعبة على علاقة الاتحاد بقاعدته التقليدية، إذ ارتفعت نسبة البطالة وتدهورت القدرة الشرائية، فيما لم تتمكن المنظمة من تحقيق مكاسب كبرى توقف هذا التدهور. وفي نظر الكثيرين لم يعد الاتحاد قادرا على حماية الشغالين من تداعيات الأزمة، بل إن بعض اتفاقياته مع الحكومات السابقة اعتبرت تنازلات ساهمت في تفاقم الأوضاع.

و اصبح عموم المواطنين في حالة ترقب لما يمكن ان تنجزه الوظيفة التنفيذية في الملف الاجتماعي و تحولت الى مخاطبهم المباشر دون وساطة الاتحاد، ناهيك ان قوانين لافتة على غرار تنظيم العقود و منع المناولة تم اقرارها دون الرجوع الى اتحاد الشغل او مشاركته.

الاضرابات العشوائية

كما تسببت العديد من التحركات النقابية منذ الثورة في إرباك قطاعات حيوية وخدمات أساسية للمواطنين، وهو ما ولد انطباعا لدى جزء من الرأي العام بأن الاتحاد يستعمل قوته لتعطيل المرافق أكثر من استعمالها لتحسين أوضاع العاملين فيها. وتغذت هذه الصورة السلبية عبر خطاب كثيف يتمركز في وسائل التواصل الاجتماعي استثمر في أي تحرك نقابي مثير للجدل لإبراز الجانب المعيق فيه دون الإشارة إلى أسبابه ومطالبه.

وأدى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى تغيير معادلة العلاقة بين الاتحاد والرأي العام، فقد أصبح أي تصريح أو صورة أو شعار في أي تحرك ينتشر بسرعة ويتعرض للتعليق والنقد، وفي حالات كثيرة وجد الاتحاد نفسه أمام موجات انتقاد واسعة بسبب تفاصيل صغيرة.

تحولات جذرية

وشهدت السنوات الأخيرة تحولات عميقة في مواقف جزء من القاعدة النقابية نفسها، إذ لم يعد الانتماء للاتحاد يعني تلقائيا تبني كل مواقفه، بل صار بعض النقابيين يعبرون علنا عن رفضهم لخيارات القيادة أو عن تحفظهم على تحالفاتها.

ويضاف إلى ذلك أن الجيل الجديد من العمال والموظفين لا يرى الاتحاد بالضرورة بنفس العين التي رأته بها الأجيال السابقة التي عاشت فترة الزعيم حشاد أو محطات الإضرابات الكبرى في الثمانينات والتسعينات، حيث يبحث الكثير منهم عن أطر نقابية أو جمعياتية بديلة يرون أنها أقرب إلى مشاغلهم، خصوصا في قطاعات التكنولوجيا والخدمات الحديثة.

وأدت طريقة إدارة الاتحاد لعلاقته مع السلطة في الفترات الأخيرة إلى فقدان جزء من التعاطف الشعبي، ذلك ان التوازنات السياسية انقلب رأس على عقب، في ظل مناخ يستقر فيه الانطباع السائد بالسخط على التنظيمات السياسية و المدنية التي اثثت المشهد العام في السنوات الماضية و الذي كان الاتحاد لاعبا رئيسيا من بينها.

ولم تساعد الأزمات الداخلية التي طالت بعض هياكله الجهوية والقطاعية في تحسين صورته، فقد برزت في السنوات الأخيرة اتهامات بالفساد وسوء التصرف داخل بعض النقابات الأساسية، وأدى غياب معالجة صارمة وشفافة لهذه القضايا إلى تعزيز الانطباع بوجود ازدواجية في المعايير.

ومع كل هذه العوامل فقد الاتحاد تدريجيا صورته كأقوى قوة في البلاد، وهي الصفة التي لازمته طويلا بفضل قدرته على تحريك الشارع وفرض التفاوض على الحكومات المتعاقبة. وقد لا يعني هذا التراجع أن الاتحاد فقد كل نفوذه أو تأثيره، لكنه أصبح يواجه صعوبة في استعادة ذلك الإجماع الشعبي الواسع الذي كان يحيط بتحركاته في الماضي.

ويجد الاتحاد نفسه اليوم أمام تحدي إعادة بناء جسور الثقة مع الرأي العام. ويتطلب جهود و تضحيات كبيرة لاستعادة الدور التاريخي للمنظمة قبل خسارتها.

حين يُقتل كلب بلا ذنب وبوحشية

جريمة تعذيب الحيوانات بين الغضب الشعبي والفراغ القانوني

محمد الدريدي

في أحد أحياء مدينة سوسة، مات كلبٌ بعد محاولات يائسة لإنقاذه، إثر اعتداء وحشي ببالة حديدية حيث راج الفيديو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.و لم يكن مجرد كلب، بل كان رمزًا لصراع طويل بين الرحمة والوحشية، بين القانون والفراغ، بين الإنسانية والهمجية. الجريمة التي هزّت مشاعر التونسيين ليست الأولى، لكنها كانت كافية لتُشعل من جديد النقاش حول ثقافة الرفق بالحيوان، وحول ضعف التشريعات، وغياب التوعية الدينية والاجتماعية.

جريمة تهز الضمير... والفاعل موقوف

الكلب الذي تعرض للاعتداء لم يكن يشكل خطرًا، لم يكن متوحشًا، ولم يكن معتديًا. كان ضحية إنسان قرر أن يُفرغ عنفه على كائن ضعيف. ورغم تدخل الأطباء البيطريين، ورغم تعاطف الناس، فارق الكلب الحياة، تاركًا خلفه سؤالًا موجعًا: كم من الحيوانات تُعذب وتموت بصمت؟ النيابة العمومية أذنت بإيقاف المعتدي، وسيُعرض على القضاء، لكن القضية أكبر من مجرد محاكمة فرد. إنها قضية مجتمع، قضية تشريع، قضية ضمير.

قانون ضعيف... ومجلة جزائية لا تُنصف الحيوان

في تونس، لا يوجد قانون خاص يُجرّم تعذيب الحيوانات بشكل صريح. المحاكم تعتمد على الفصلين 304 و 305 من المجلة الجزائية، اللذين يتحدثان عن الإضرار بملك الغير، لأن الحيوانات تُعتبر «منقولات» في القانون التونسي.

الفصل 304 يعاقب من يتعمد قتل حيوان بالسجن 3 سنوات وخطية مالية قدرها ألف دينار.

الفصل 305 إذا كان القتل بدافع التشفي، تُضاعف العقوبة إلى 6 سنوات و2000 دينار.

الفصل 317 يعاقب بالسجن 15 يومًا من يعذب حيوانًا، باعتبار ذلك مخالفة بسيطة.

لكن هذه الفصول تبقى غير كافية، ولا تعكس حجم الجريمة ولا بشاعتها. الجمعيات الحقوقية والبيئية تطالب منذ سنوات بتنقيح هذه القوانين، وإصدار مجلة خاصة بحقوق الحيوان، تُجرّم التعذيب، وتُحدد آليات الردع، وتُوفر حماية قانونية حقيقية.

أين الخطاب الديني؟ غياب التوعية من المنابر

في خطب الجمعة، نادرًا ما يُذكر موضوع الرفق بالحيوان. بل إن بعض الأئمة يرددون أحاديث ضعيفة أو غير دقيقة عن «نجاسة الكلاب» أو «منع تربيتها»، مما يُعزز النظرة السلبية تجاهها، ويُبرر ضمنيًا الاعتداء عليها.

لكن في المقابل، القرآن والسنة النبوية مليئان بالأمثلة التي تُكرّس الرحمة تجاه الحيوان فالنبي صلي الله عليه و سلم قال: «دخلت امرأة النار في هرّة حبستها، لا هي أطعمتها ولا تركتها تأكل من خشاش الأرض.» وقال أيضًا: «في كل كبد رطبة أجر.» أين هذه القيم في خطابنا الديني؟ لماذا لا يُخصص الأئمة خطبًا لتوعية الناس؟ هم الأقرب إلى المواطن، والأكثر تأثيرًا، فهل من صحوة؟

العنف ضد الحيوان... مؤشر نفسي خطير

علم النفس يُحذر من أن الاعتداء على الحيوانات قد يكون مؤشرًا على اضطرابات نفسية، أو قابلية لممارسة العنف ضد البشر. الدراسات تؤكد أن من يُعذب الحيوانات، خاصة في سن مبكرة، قد يكون عرضة للسلوك الإجرامي لاحقًا.

وفي تونس، لا توجد آليات لرصد هذه الحالات، ولا برامج تربوية تُعلّم الأطفال احترام الحيوان. بل إن بعض الآباء يُشجعون أبناءهم على ضرب القطط أو مطاردة الكلاب، دون إدراك أن ذلك يُنمّي العدوانية ويُضعف الحس الإنساني.

الكلاب الضالة... بين القتل الجماعي والرعاية الغائبة

البلديات في تونس غالبًا ما تلجأ إلى قتل الكلاب الضالة بالرصاص أو السم، بدلًا من اعتماد برامج التلقيح والتعقيم والإيواء. هذه الممارسات تُثير غضب الجمعيات البيئية، وتُسيء لصورة البلاد. و في دول مثل المغرب، بدأت البلديات تعتمد على مراكز إيواء، وتُنسق مع الجمعيات لتوفير الرعاية. أما في تونس، فالمشهد لا يزال قاتمًا، رغم وجود جمعيات نشطة مثل «SOS Animaux» و«Tunis Ecologique»، التي تُكافح بإمكانيات محدودة.

صوت المجتمع المدني... هل يسمعه البرلمان؟

الحادثة الأخيرة أعادت فتح النقاش داخل المجتمع المدني، الذي يُطالب بإصدار قانون خاص بحقوق الحيوان ، تجريم التعذيب والقتل العمد ، فرض عقوبات صارمة ، إنشاء مراكز إيواء وتمويلها ، إدماج ثقافة الرفق بالحيوان في المناهج الدراسية ، تخصيص خطب دينية للتوعية. و لكن البرلمان لا يزال صامتًا. فهل ينتظر المزيد من الضحايا؟ هل ينتظر أن تتحول تونس إلى بلد يُعرف بقتل الحيوانات بدلًا من رعايتها؟

الكلب الذي مات... أيقظ ضميرًا

موت الكلب لم يكن نهاية، بل كان بداية. بداية صحوة، بداية نقاش، بداية غضب شعبي و في بلد يُفاخر بثقافته، بتاريخه، وبقيمه، لا يجوز أن يُقتل الحيوان دون محاسبة، ولا أن يُعذب دون ردع. الرحمة ليست شعارًا، بل سلوكًا والرفق بالحيوان ليس ترفًا، بل مقياسًا لتحضر الشعوب. فهل نُعيد الاعتبار لما هو منسي؟ هل نُصغي لصوت الحيوان، الذي لا يتكلم، لكنه يُعاني؟ الجواب في يدنا، وفي ضميرنا، وفي قوانيننا.

رغم تحسن اعداد الوافدين وارتفاع العائدات

استقطاب الأثرياء ضمانة لاستدامة انتعاش السياحة

ياسين الصيد

تعتبر السياحة من اهم المجالات في انعاش الجانب الاقتصادي للبلاد خاصة ان تونس تعتبر وجهة سياحية خلابة نظرا لجمالها وموقعها الاستراتيجي و بما اننا على أبواب أجواء صيفية فان الجهات المسؤولة تسعى جاهدة لانعاش هذا القطاع المهم الذي هو احد مصادر تغذية الخزينة العامة للبلاد بالعملة الصعبة إضافة الى ارتباطه بعديد القطاعات الاخرى بما يخلق حركية اقتصادية مهمة تحتاجها البلاد بقوة للخروج من ازمتها المالية والاقتصادية.

وفي هذا الإطار تندرج تحركات الجهات المسؤولة على هذا القطاع عبر السعي الى مواصلة نسق المبيعات نحو تونس من خلال تعزيز الرحلات السياحية نحوها ليس من بلدان أوروبية فحسب بل من اسواق جديدة اسياوية وامريكية وطبعا عربية لمزيد دعم الوجهة التونسية من خلال تكثيف العمليات الترويجية ودفع الاستثمار وتطوير الرحلات الخاصة خارج فترة الذروة الصيفية ونحو مختلف الجهات ودعوة منظمي الرحلات السياحية الى برمجة رحلات عبر مختلف المطارات التونسية من الشمال الى الجنوب بما يخدم برنامجهم في تنويع العرض السياحي لزيادة تدفق السياح الى هذه المناطق.

مثل هذه التحركات تمثل فرصة مهمة لانعاش السياحة التي عرفت تراجعا كبيرا خلال السنوات الفارطة لاسيما خلال موجات»كورونا» وما اصاب سوق أوروبا الشرقية من تراجع بسبب الحرب الروسية الاوكرانية الا ان التحركات لجلب الاهتمام الى الوجهة التونسية ستكون عديمة الفائدة ان لم تكن متبوعة باستراتيجيا ناجعة لاخراج قطاع السياحة من الازمة التي تردى فيها منذ سنوات طويلة حيث ثبت ان اللقاءات التروجية على قيمتها واهميتها لا تكفي لوحدها لإنقاذ قطاع اول مشاكله الترهل الذي أصاب مؤسساته لانعدام الأفكار التطويرية ما جعل قطاعا حساسا يعد احد اهم ركائز الاقتصاد الوطني في وضعية عرجاء منذ سنوات سبقت حتى كورونا .

تفيد الاحصائيات ان السياحة تمثل 10 %من الإنتاج الداخلي الخام وتساهم في توفير أكثر من 150 ألف موطن شغل قار واكثر من 300 ألف موطن شغل موسمي كما تساهم في تغطية عجز الميزان التجاري بنسبة تصل إلى 75 %بمعنى آخر يساهم هذا القطاع في تغطية تكاليف وارداتنا في حدود تلك النسبة التي يجب الوقوف عندها لاهميتها.

هذا القطاع شهد تراجعا كبيرا منذ الثورة حيث بعد ان كان يستقطب ما معدله خمسة ملايين سائح سنويا فان قدرته توقفت عند 3 ملايين سائح واحيانا اقل كما كان رافعة مهمة للاستثمارات على مستوى الصناعة السياحية, وقد بلغ حجم الاستثمار في هذا القطاع 1.200 مليون دينار من عام 2006 الى عام 2010 يعني بمعدل استثمار يقارب 250 مليون دينار سنويا. لكن ما جعل تلك الاستثمارات عبثية هو ان حجم استثمارات التجديد فيها وصل إلى 27فقط %ما يعكس تدني البنية التحتية لمنشآت هذا القطاع التي لم تعد تستجيب لمتطلبات الحرفاء.

الثابت ان القطاع السياحي في تونس كان يشكو منذ عقود من خلل هيكلي مزمن. هذا الخلل ما فتئ يتعمق على مر الفترات التي شهدتها بلادنا دون أن يسعى احد إلى تدارك المطبات الهيكلية التي أصابته وهي على نوعين الأول يتعلق بالسياسة العامة للدولة و الثاني يخص ملامح القطاع نفسه.

بالنسبة للسياسة العامة يجب التذكير أنه منذ الثمانينات اعتمدت الدولة سياسة تنشيطية مدمرة لهذا القطاع تتلخص في إجراءين الأول هو التخفيض الهائل في قيمة الدينار وهو ما أعطى انطباعا أوليا على القدرة التنافسية لهذا القطاع في الأسواق العالمية لينضاف إليها إجراء ثان لا يقل سلبية عن الأول و هو سياسة تكسير الأسعار من طرف المهنيين بعلم الدولة وقتها بحيث انه كلما كانت هناك مصاعب في هذا القطاع لجأت الحكومة او المهنيين إلى الاعتماد على هذين العاملين أو أحدهما لتنشيط الحركة السياحية. مما انعكس بالسلب على مردودية النشاط السياحي و أدى إلى تدهور الخدمات السياحية كما أثر بشكل مباشر على نوعية السائح نفسه وهو ما يترجمه ان تونس أصبحت سوقا لمواطني بلدان المنظومة الاشتراكية السابقة والذين يحلون ببلادنا دون أموال مهمة يمكنها تنشيط القطاع السياحي على مستوى الاستهلاك لان دخلهم في بلدانهم ضعيف أصلا ويأتون الينا للتنعم بالشمس والبحر مع ملازمة الفنادق ليصل انفاقهم الى الصفر تقريبا بل يصيرون عبئا على الفنادق ذاتها لانهم يفرطون في الاستهلاك بشكل كبير.

أما العنصر الثاني المتعلق بخصوصيات القطاع نفسه فيتلخص في اقتصار القطاع على الاستفادة من الخصائص الطبيعية للبلاد أي الشمس و البحر دون التفكير في خلق أو إحداث منتجات مكملة حيث لم نهتم مثلا بالتنشيط السياحي كما لم نهتم بالسياحة الثقافية و السياحة البيئية والسياحة الاستشفائية وسياحة المؤتمرات وغيرها من المنتجات التي كان بإمكانها استقطاب سياح جدد وخاصة سياح اثرياء بإمكانهم الانفاق في تونس وتحريك

القطاعات المرتبطة بالسياحة ورغم ان تونس تمتلك خامات مهمة في السياحة البيئية لامتلاكها لجبال يمكن ان يتم فيها توفير محميات طبيعية متنوعة وتهيئة عمال مختصين في هذا المجال يحسنون القيام بمهام الدليل للسياح في المناطق الغابية التونسية مع تنشيط الجهات التي توجد بها مناظر طبيعية ممتازة في شمال البلاد وجنوبها اذ رغم الاهتمام بالسياحة الصحراوية الا ان عائداتها ضعيفة لضعف الاقبال عليها والتي لو تم الاهتمام بها ترويجا وأيضا تكوينا للعاملين فيها لتم تنشيط منطقة الصحراء والجريد في الشتاء حين تتراجع اعداد الوفود السياحية.

من الغريب ان السياحة التونسية مازالت تعتمد على السياحة الشاطئية الساحلية، لانه حتى السياحة الصحراوية ليست سياحة إقامة بأتم معنى الكلمة ويتواصل الاعتماد على نفس المنتوج رغم ثبوت افلاسه وتراجع قدرته على استقطاب السياح ما يدل على ان القائمين على القطاع واهل المهنة لم يرصدوا مكامن الخلل ونقاط الضعف بل ربما لم يكتسبوا أي خبرة تعينهم على تطوير القطاع لان التراجع مستفحل منذ اكثر من ثلاثة عقود وعديد المؤسسات السياحية أغلقت أبوابها وعديد الشركات افلست وصارت السياحة عبئا على الدولة بعد ان كانت رافدا مهما لميزانيتها وهذا مرده افراط أصحاب المؤسسات في الشكوى واتكالهم على الدولة لتمويلهم بشروط ميسرة ودون ان يقوموا بسداد ما عليهم رغم ان الدولة منذ عام 2003 قررت انشاء مرصد سياحي لمتابعة أداء القطاع عن قرب والقيام بالدراسات التقييمية في الابان لكن يبدو ان هذا لهيكل لم يقم بما هو مطلوب منه.

كان من الممكن الاستفادة من تراث تونس في استقطاب السياح وهي تجربة معتمدة في الهند والدول الاسياوية بشكل كبير حيث يتم اطلاع السياح على نمط عيش اهل الأرياف عبر الاعتماد على السياحة الأهلية التي كان يمكن أن تشكل ميزة مهمة لتونس نجحت في الجنوب الى حد ما في التعريف بـ«خبز الملال» و«المطبقة» وكيفية العيش في الصحراء وهذا الامر لو تم كان سيمكن من انخراط المحيط الاجتماعي في الدورة السياحية عبر التعريف بنمط العيش ونمط الإنتاج والحياة عامة في التجمعات الأهلية الريفية وهو ما سيخلق دورة اقتصادية في مناطق مهمشة بل ربما فتحها امام السياحة سيساهم في استقطاب المستثمرين والتعريف بثرواتها المخفية.

كما ان المناطق السياحية نفسها في تونس لا وجود لاي تواصل بينها وبين السياح الذين يتقوقعون في الفنادق التي ينزلون بها دون ان يبتعدوا عنها ولو لامتار قليلة ما جعل الأنشطة المرتبطة بالسياحة في حالة موت بطيء فالصناعات التقليدية افلست مؤسساتها او تكاد ولم تستفد المحلات التجارية في المناطق السياحية ولا المطاعم ولا أي مشروع انجزه صاحبه طمعا في الاستفادة من المنطقة كوجهة سياحية جاذبة فلو تم التفكير في تنشيط المناطق السياحية عبر اعتماد أنشطة ومنتجات تدفع السائح الى الخروج من النزل لتم الترفيع في نسق انفاقه ولصار السائح الثري الراغب في ان يتحرك وان يتعلم وان يقف على التنوع الثقافي والحضاري الذي من اجله غادر بلاده لانه يريد ان يقضي عطلة «حية» لا ان ينفق وقته في السباحة والاكل والنوم والرقص على وقع انغام غربية ملّ منها في بلاده.

يبالغ أصحاب المؤسسات السياحية في الشكوى والاتكال على الدولة في حل مشاكلهم المالية التي هي من صنع أيديهم لانه في ظل قصور التصورات والانكفاء على السهولة في تقديم المنتجات السياحية التي تحرك في السائح الرغبة في زيارة بلادنا فمن البديهي ان يتراجع هامش الربح و ان تتعطل المردودية في هذا القطاع إلى الحد الأدنى لتتضاءل المداخيل إلى الحد التي لم تعد تكفي لتغطية النفقات وتدفع عديد النزل الى غلق أبوابها وتسريح عمالها وتصبح مشكلة للدولة بعد ان كانت حلا مهما والغريب ان تزايد مديونية القطاع سببه الاول غياب التأقلم مع متطلبات السائح معتقدين انه يكفي التخفيض في الأسعار حتى تقدم جحافل السياح على بلادنا ما جعل مداخيلهم لا ترقى إلى تغطية نفقات خدماتهم مما أدى في نهاية الأمر إلى عجزهم على سداد ديونهم لدى القطاع البنكي وقلص من قدرتهم على مواصلة الاستثمار ووصل الامر الى افلاس العديد من الوحدات السياحية و في أحسن الأحوال إعادة تصنيفها إلى فئة أدنى ما زاد في نفور السياح من القدوم الى بلادنا ونفرح حين يقدم الينا الفقراء من أوروبا الشرقية.

ان تحسين المنتوج السياحي صار ضروريا عبر تطوير التكوين و الرسكلة لليد العاملة والبحث عن منتوج سياحي مغر وجاذب يتم عبر ضرب اكثر من عصفور بحجر واحد فالعمل على تثمين السياحة البيئية ممكن وتونس تتحوز على منطق خلابة قريبة جدا من المدن الكبرى كما ان جهاتها الداخلية فيها ما يغري السائح على زيارتها بل هناك جهات اثارها غير مثمنة الى اليوم مثل تالة وسبيبة وسبيطلة بالقصرين وجهات عديدة في الكاف وجندوبة وباجة وفي صفاقس ايضا اذ من الغريب ان لا يتوفر الشمال الغربي الا على منطقة سياحية واحدة هي طبرقة والتي كان يمكن الاستفادة من مطارها لتنشيط السياحة بباقي جهات الشمال الغربي خاصة منها الجبلية والغابية والتي لا تحتاج الى استثمارات كبيرة بل يكفي انشاء منازل غابية مبتكرة وجميلة حتى تستهوي السائح الأجنبي والتونسي وتخلق حركية اقتصادية تخرج المنطقة برمتها من الفقر الذي تردت فيه وهو امر ينسحب على صفاقس التي يكاد التونسي لا يعرف بها ان اثارا وان بها جهات يمكن ان تشكل نواة مناطق سياحية مهمة مثل المحرس وباقي مدنها الساحلية وايضا هذا ينسحب على المناطق الصحراوية عبر الاستفادة من مطار توزر والخروج من فكرة ان الجنوب لا توجد به الا جربة ونفطة فقط بل حتى هاتين المدينتين تراجعت بهما السياحة بشكل كبير.

مشاريع الطرقات السيارة في تونس

إنجاز 1323 كلم في أفق 2035

جلال العرفاوي

منذ إنشـــاء شركة تونس للطرقات السيارة سنة 1994 تمكنت هذه الأخيرة وإلى حد الآن من إنجاز 745 كلم من الطرقات المفتوحة للجولان ومن المتوقع أن يصل طول شـــبكة الطرقات الســـيارة في تونس في أفق سنة 2035 إلى 1323 كلم .

أول طريق سيارة

تعتبر الطرقات الســـيارة في تونس أحد الروافد الهامة من أجل تحقيـــق التنمية المحلية كما يعول عليها كثيرا في التشـــجيع على الاستثمارات الأجنبية في الجهات الداخلية . وقد قامت شركة تونس الطرقات الســـيارة منذ انطلاق نشاطها ســـنة 1996 باستغلال وصيانة الطريق الســـيارة أ1 الرابطة بين تونس ــ مســـاكن على طول 141 كلم حيث تم تركيز نظام الاستخلاص بها ، وهي تعتبر أول طريق ســـيارة في تونس وقد مكنت هذه الطريق من تســـهيل حركة المرور من وإلى تونس العاصمة واختصار توقيت الســـفرات بين ولايات الســـاحل والعاصمة مرورا بولايات سوسة ونابل وبن عروس.

تجربة ناجحة للطرقات السيارة

مكن نجاح الطريق الســـيارة أ1 تونس ــ مســـاكن في إحداث نقلة نوعية بدأ تفكير شركة الطرقات السيارة في توسيع نشاطها وذلك باســـتهداف جهات أخرى وبعث مشـــاريع مماثلة حيث تم ما بين ســـنة 1999 ــ 2002 بناء الطريق السيارة أ4 الرابطة بين تونس وبنـــزرت على طول 54 كلم وتم تركيز ســـنة 2003 نظام الاســـتخلاص بها وانطلاق استغلال الطريق . وبين سنة 2002 ــ 2005 أحدثت الطريق السيارة أ3 تونس ــ وادي الزرقاء على طول 67 كلم وتم تركيز نظام الاســـتخلاص بها في ســـنة 2009 ، وبين سنة 2004 ــ 2008 تم التمديد في الطريق السيارة أ1 من مساكن إلى صفاقس وأحدث بها نظام للاســـتخلاص خلال سنة 2010 وفي ســـنة 2010 انطلقت أشـــغال تمديد نفس هذه الطريق في جزئها الرابط بين صفاقس إلى غاية ولاية قابس على طول 155 كلم ، وفي سنة 2012 شرع في تمديد الطريق السيارة أ3 من وادي الزرقاء إلى مدينة بوسالم على طول 54 كلم . وتتالت المشاريع ليتم التمديد في مرحلة أولى في الطريق السيارة أ1 من قابس إلى مدنين على طول 84 كلم ثم وفي مرحلة ثانية في الجزء الرابط بين مدنين إلى رأس الجدير على طول 92 كلم وذلك ســـنة 2013 لتصبح هذه الطريق ممتدة على طول 571 كلم بين تونس العاصمة ورأس الجدير مرورا بأهم الأقطاب الاقتصادية كسوسة وصفاقس وقابس ومدنين ووصولا إلى الحدود التونسية الليبية .

وقد نجحت شركة تونس للطرقات السيارة في تدعيم الاستخلاص الآلي ليبلغ حاليا نسبة تفوق 57 % من المعاملات وهوما مكنها من توسعة شبكة الطرقات السيارة وبرمجة تدخلات جديدة وتحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في ربط شبكة الطرقات السيارة مع الحدود الجزائرية من الشمال ومع الحدود الليبية من جهة الجنوب إضافة إلى التسريع في وتـــيرة التنقل من تونس إلى ليبيـــا ومن تونس إلى الجزائر وتكثيف التبادل التجاري بين البلدان الثلاثة وتيسير عبور المواطنين في مختلف الاتجاهات بما يفضي إلى جلب الاســـتثمارات وإرساء مشاريع التنمية الجديدة.

سنة تدعيم السلامة على الطرقات

ستكون سنة 2025 خاصة بالصيانة الشاملة وتدعيم السلامة على كافة محاور الطرقات وذلك وفق ما أكده الرئيس المدير العام لشركة تونس للطرقات مؤكدا على ضرورة التدخل على مســـتوى المعبـــدات وإعادتها وصيانـــة زلاقات الأمـــان وصيانة العلامات المرورية والإشـــهار العمودية بصفة يوميـــة ودورية . كما ترتكز الاستراتيجية الجديدة لوزارة التجهيز والإسكان في أفق سنة 2035 على تكثيف وتحســـين الربط بين مختلف مناطق البلاد وأيضا مع البلدان المجاورة ، كما تهدف أيضا إلى تمكين مســـتعملي الطرقات بكل الجهات من النفاذ إلى شبكة الطرقات السيارة والسريعة على مسافة أقل من 60 كلم إضافة إلى إنشاء طرقات سريعة تربط بين المدن الداخلية والمراكز الاقتصادية الرئيســـية المتواجدة بالشريط الســـاحلي وســـتمكن أيضا من الحد من عزلـــة المناطق الريفية والتجمعات الســـكنية ذات الكثافة الضعيفة فضلا عن المحافظة عـــلى الحالة الجيدة للطرقات المعبدة والتي تمتد على طول 19963 كلم.

مشاريع جديدة

تضم المشـــاريع الجديدة لوزارة التجهيز والإسكان بخصوص شـــبكة الطرقات السيارة في تونس في أفق ســـنة 2035 الوصول إلى إنجاز 1323 كلم مقابل 745 كلم مـــن هذه الطرقات من ذلك الانطلاق في إنجاز الطريق الســـيارة تونس ــ جلمة منذ ديسمبر 2022 بكلفة 1710 مليون دينار والمتوقع استكمالها خلال النصف الأول من سنة 2026 ، والطريق السيارة جلمة ــ القصرين وجلمة / ســـيدي بوزيد / قفصة على طول 200 كلـــم إضافة إلى إيصال الطريق السيارة إلى ولاية الكاف على طول 115 كلم . وقد تم تحديد المسار النهائي للطريق السيارة بوسالم ــ الحدود الجزائرية على طول 80 كلم وبكلفة إنجـــاز تقدر بـ 2300 مليون دينار وينتظر أن يساهم إنجاز هذا المشروع علاوة على سرعة التنقل بين تونس والجزائر في الاتجاهـــين والتقليل من حـــوادث الطرقات في دفع نســـق التنمية بالجهة خاصة وأن الطريق ستمر قرب منطقتين صناعيتين هامتين بكل من «الرومانـــي» و «الارتياح» إضافة إلى منطقتين لوجستيتين بصدد الإنجاز.

مشروع نموذجي لتركيز نظام الاستخلاص

إضافة إلى مشـــاريع إنجاز الطرقات السيارة هناك 5 مشاريع في طور الإنجاز ويتعلق الأمر بتركيز 6 أو 7 محطات اســـتخلاص بالجنوب ستدخل حيز الاستغلال مع موفى سنة 2025 ، إلى جانب الانطـــلاق قريبا في إصلاح الأجزاء المتـــضررة بالطريق المعبدة بين تونس والحمامات وإصلاح كلي للطريق الرابطة بين باجة وبنزرت . إضافة إلى الانطلاق في التشوير الأفقي وإصلاح العلامات المرورية وزلاقـــات الأمان وصيانة النقاط الضوئية مـــع تركيز عدة نقاط جديدة باعتماد الطاقة الشمســـية والفوانيس المقتصدة للطاقة فضلا عن إزالة الأعشاب الطفيلية وتقليم الأشجار .

وبالتزامن مع ذلك ينتظر الانطـــلاق في إعداد مشروع نموذجي لتركيز نظام الاســـتخلاص على كامل الطرقات السيارة وتحديث آلياته ووضع طرق جديدة للاستخلاص على ذمة مستعملي الطريق على غرار اســـتخدام البطاقة الذكية والتعـــرف آليا على اللوحات المنجمية واستخدام رمز الاستجابة السريعة QR code.

نزيف الطرقات في تونس:

ارتفاع مقلق في حصيلة قتلى حوادث المرور

صابر الحُرشاني

ما تزال مؤسسات دور الشـــباب تبحث عن دور فعلي لتكون الحاضنة الاولى للوعي و المواطنة و الثقافة في وقت تتفاقم فيه آفات مثل المخدرات والعنف والانقطاع المبكر عن الدراسة.

ومنذ ســـنة 1963، عندما تمّ بعث أول دار شـــباب في رادس، بدأت الدولة التونســـية في تركيز شـــبكة وطنية من المؤسسات الشـــبابية، تراوحت بين دور شـــباب قارّة، ومركبات شبابية، ونواد ريفية، ووحدات متنقلة. وقد بلغ عددها 777 مؤسســـة موزّعة على تراب الجمهورية.

و تضـــم هذه الشـــبكة اليوم ما يزيد عن 360 دار شـــباب، واذ تبدو هذه الأرقام مبشّرة ومعـــبّرة عن اهتمام كبير، ولكن واقع الحال يروي حكاية أخـــرى، قوامها ضعف الإقبال، وقلة التأثير، وتدهور البنية التحتية، وشحّ في الموارد البشرية.

وتُعدّ دُور الشـــباب فضاءات حيوية تحتضن طاقات الناشئة وتوجّهها نحو مســـارات بنّـــاءة، فهي تمثل مجـــالًا مفتوحا للتعبير، والتكوين، وتنمية المواهب في مجالات الثقافة، والفنون، والرياضة. وتوفّر هـــذه الفضاءات بيئة آمنة تُعزّز روح المبادرة والعمـــل الجماعي، وتســـهم في حماية الشـــباب من مظاهر الانحراف والتطرّف.

وضعية مأسوية

وعديدة هي دور الشـــباب التي اغلقت ابوابها أو التي تعمل بالحد الادنى أو الاقل من الاطارات الشبابية و التي تعاني ضعف الاقبال من الشباب الذي باتت فضاءات اخرى خطرة تستقطبه.

وبلغة الأرقام الرســـمية، لا يتجاوز عـــدد المنخرطين في دور الشـــباب 87 ألف شـــاب، من أصل ملايين الشبان المنتشرين في الأحياء والقرى والمدن.

وتفتح هذه النســـبة الضئيلة أبواب التســـاؤل حول أسباب عزوف الشباب عن هذه المؤسســـات التي يُفترض أنها وُجدت لأجلهم، ورغم تعدد الأنشـــطة وتنوع العروض من نوادٍ بيئية وصحية وفنية وسمعية بصرية، فإنّ أغلبها بقي في شكل برامج تقليديـــة لا تواكب تطلعات الجيل الجديـــد، ولا تجذب انتباهه في عصر الرقمنة والوســـائط المتعددة وفق شـــهادات للشباب انفسهم.

و مـــن أبرز الملاحظات أن كثيرا من دور الشـــباب تحوّلت إلى فضاءات إدارية، غـــاب عنها النبض الشـــبابي، وحلّت محلّه ملفات ورقية وخطط تنشـــيط موسمية لا تملك الاستمرارية، كما أن البنيـــة التحتية لعدد كبير من هذه الدور لم تعد صالحة لاستقبال جمهور واسع، إما بسبب التقادم، أو لغياب الصيانة، أو لنقص التجهيزات الحديثة التي تســـتجيب لما ينتظره الشاب من تجربة ثقافية أو رياضية أو فنية متكاملة.

أزمة الموارد البشرية.

ولا تتوقّف الأزمـــة عند البنية والمحتوى فحســـب، بل تمتد لتشمل الإطار العامل نفسه، إذ تشير الإحصائيات إلى وجود أكثر من 700 أستاذ تنشـــيط معطّل عن العمل، بعضهم ينتظر منذ أكثر من عشر سنوات.

ورغم وجود هذا العدد، إلا أنّ عدّة مؤسســـات شبابية تُسيّر اليوم بإطارات محـــدودة العدد أو بكفاءات خارج الاختصاص، ممّا ينعكس على جودة البرامج ونجاعة التفاعل مع الشباب.

و بينما تتســـع رقعة التهميش الاجتماعي، ويُدفع بالشباب إلى أحضان الشـــارع والتطـــرّف والانحراف، تظلّ مؤسســـات الشـــباب عاجزة عن اســـتيعاب طاقاته، وفي ظل هذه المعادلة المختلّة، يصبح من الضروري مساءلة السياسات العمومية عن جدوى الاســـتثمار في مؤسسات لا تجد جمهورها، ولا تنجح في استقطاب الفئات المستهدفة.

وسبق لرئيس الجمهورية قيس سعيد أن لاحظ هذا التدهور الحاصل في دور الشباب، داعيا الى تجاوز الوضعية الحاصلين في لقائين على الاقل مع وزير الشباب و الرياضة الصادق المورالي.

وفي الســـنوات الأخيرة، ارتفعت مـــؤشرات تعاطي المخدرات بين الفئات العمرية من 15 إلى 25 ســـنة، وظهرت بوادر خطيرة لعنف مدرسي، وانقطاع مبكر عن التعليم، وكلّ هذه المؤشرات لا يمكـــن مواجهتها بحلول أمنيّة أو قانونيّة صرفة، بل تحتاج إلى جبهة ثقافية ومجتمعية تبدأ من دور الشباب، وتُبنى على تأطير حقيقي وتعليم غير نظامي يكمّل المدرسة والأسرة.

و في غياب هذا الدور، تبقى دار الشباب أشبه بفضاء مهمّش داخل حيّ مأهول، لا يزوره أحـــد، ولا يفتقده أحد، ولئن كانت البلاد تراهن عليـــه كمنفذ للتعبير وصقـــل المواهب وتكريس الوعي، فإن الواقع الحالي يضعنا أمام مؤسسات منهكة، تُراوح بين الروتين الإداري والمبادرات الفردية.

و من الضروري أيضًا التفكـــير في آليات جديدة لتمويل هذه المؤسسات، سواء عبر شراكات محلية، أو عبر استثمار كفاءات المجتمع المدني، أو بفتح أبواب العمل التطوعي المنظّم، فالمسألة لا تتعلق بعدد المؤسســـات أو حجم الاعتمادات، بل بمدى إدماج هذه الفضاءات ضمن السياسات الاجتماعية والثقافية للدولة والمجتمع على حدّ سواء.

اية حلول ؟

و تبدو الحاجة ماســـة الى وضع تصور نمـــوذج جديد لهذه الفضاءات، يكون قادرا على اســـتيعاب تطلعات الجيل الجديد، ويُوفّر له بيئة حاضنة للإبداع والانخراط في الشأن العام.

و في عصر تتغيّر فيـــه المرجعيات الثقافيـــة والتكنولوجية بسرعة، لم يعد ممكنًا أن تشـــتغل دور الشباب بنفس الوتيرة التي كانت عليها في التســـعينات، فالشـــاب اليوم يريد فضاء مفتوحا، سريع التفاعل، متعدد الأنشـــطة، يُمكّنه من المبادرة، ويعترف بخصوصياته، ويُدمجه في قضايا مجتمعه، لا أن يعيد عليه نفس دروس التعبير الجسماني أو النحت أو مسرح الهواة بأساليب تقليدية فقدت بريقها هذا ان وجدت.

ويبقى هذا الســـؤال قائما حول موعد استعادة دور الشباب لدورها،في انتظارات اجابات تُعيد الاعتبار للسياســـات الثقافية والاجتماعية، وتمنح الشباب ما يستحقه من اهتمام وتخطيط.

تونس

إيقاف 3 شبان بشبهة قتل رجل

أوقفت الوحدات الأمنية 3 شـــبّان يُشتبه في تورّطهم في جريمة قتل رجل داخل شقة سكنية كائنة بإحدى الإقامات بالعوينة.

وحســـب المعطيات الأولية المتوفرة فإن الجيران فقدوا الضحية ولاحظوا غيابه طيلة أيام، قبل التفطن إلى وجود دماء ســـائلة من تحت باب شُقته.

وقد تم إعلام الوحدات الأمنية والتي تحولت رفقة ممثل النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بتونس على عين المكان، و بالولوج إلى الشـــقة المعنية تم العثور على صاحبها جثة هامدة ملقاة داخلها، وتحمل آثار اعتداء بآلة حادة.

و بإحالة الملف إلى الادارة الفرعية للقضايا الاجرامية بالقرجاني، انطلقت الأبحاث بشـــكل سريع واحترافي، ليتم حصر الشُـــبهة في ثلاثة شـــبّان من القاطنين بالجهة وقد تم الاحتفاظ بهم على ذمة الأبحاث المتواصلة في الملف.

و بعد عرضهـــم على قاضي التحقيق المتعهد أصدر في شـــأنهم بطاقات إيداع بالســـجن على ذمة التحقيقـــات في هذه الجريمة الغامضة.

صفاقس

وفاة رضيع في حريق بشقة

نشب حريق بشـــقّة بالطّابق الثّاني لعمارة، كائنة بحيّ النّور بطريق المطار. وقد أسفر الحريق عن وفاة رضيع، يبلغ من العمر عامين اثنين، داخل الشـــقّة، في حين تمّ إنقاذ أشـــقّائه الثّلاثة ،و تتراوح أعمارهم بين ســـنتين و 6 سنوات، ونقلهم إلى قسم الطبّ الاستعجالي بالمستشـــفى الجامعي الحبيب بورقيبة، ثمّ إلى قسم الأطفال بالمستشـــفى الجامعي الهادي شـــاكر. ولـــم يكن والدا الأطفال موجودين في الشقة وما تزال الأسباب مجهولة.

بنزرت

وفاة 3 أشخاص في انقلاب شاحنة ثقيلة

توفي 3 أشخاص وأصيب 4 آخرين بإصابات متفاوتة الخطورة في حـــادث إنقلاب شـــاحنة ثقيلة محملة بالفحـــم الحجري على مستوى محول الحويض بأوتيك.

و كانت الشـــاحنة الثقيلة المحملة بمادة الفحم الحجري قادمة من مدينة بنزرت في اتجـــاه تونس العاصمة حين تعرضت لحادث إنقلاب قمرة القيادة و مجرورتها على مســـتوى محول الحويض بعد أن فقد السائق الســـيطرة عليها مما تسبب في سقوطها على سيارة خفيفة كانت رابضة بالمكان.

سليانة

السيطرة على حريق في جبل الفراشيش

تمكنت وحدات الحماية المدنية ،بالتعـــاون مع أعوان الغابات بولاية ســـليانة، من الســـيطرة على الحريق الذي نشـــب بجبل الفراشيش بمنطقة مصراتة الواقعة بين العروسة و قعفور

و قد أتى الحريـــق على حوالي 40 هكتار من النســـيج الغابي، صنوبر حلبي وهشيم، ولم يســـفر عن أي خسائر بشرية، حيث حرص أعوان الغابات والحماية المدنية على حماية المساكن الواقعة بالقرب من الحريق و أكوام التبن ومســـاحات هامة من أشجار الزياتين.

بنزرت

وفاة شخص في انقلاب «تراكس»

لقي ســـائق «تراكس» حتفه في حادث انقـــلاب الالة التي كان يقودهـــا ، وتفيد الأبحاث بأنه فقد الســـيطرة عـــلى الآلة بمكان الحادث، ما تســـبّب في انقلابها وســـقوطها على ســـيارة خفيفة وشاحنة محمّلة بالمياه المعدنية والمشروبات الغازية كانتا رابضتين بمنطقة البحيرة، من بنزرت الشـــمالية ، وإصابة شـــخص آخر بجروح متفاوتة تم نقله الى المستشفى الجامعي الحبيب بوقطفة ببنزرت وفتح بحث في ملابسات الحادث من قبل الجهات المختصة.

القيروان

وفاة شاب بصعقة كهربائية

لقي شاب، يبلغ من العمر 19 سنة، أصيل منطقة السفاسفية من عمادة الفتح ببوحجلة، حتفه فيما أصيب آخر اثر تعرضهما لصعقة كهربائية. وقد تم نقلهما إلى المستشـــفى المحلي ببوحجلة لتلقي الاسعافات الأولية الا ان أحدهما توفي، وقد تحويل الجثة إلى المستشفى الجهوي الأغالبة بالقيروان لعرضها على الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة.

سليانة

وفاة زوج وإصابة زوجته وابنته في اصطدام سيارة بجرار فلاحي

جد حادث مرور بمنطقة المنصـــورة، التابعة لمعتمدية كسرى، تمثل في اصطدام سيارة بجرار فلاحي في الطريق الوطنية رقم 12 وأسفر الحادث عن وفاة الاب وإصابة زوجته وابنته.

بنزرت

وفاة خمسيني بعد اصطدام دراجته النارية بسيارة

اصطدمت ســـيارة خفيفة بدراجـــة نارية عـــلى متنها رجل خمســـيني توفي على عين المكان، في حين تعرض مرافقه، في العقد الرابع من عمـــره، إلى إصابات خفيفة فتم نقله إلى المستشـــفى الجامعي الحبيب بوقطفة ببنزرت لإسعافه.

الشابة

القبض على مروج مخدرات

تمكن أعوان مركز الأمن الوطني بالشابة من القبض على شاب، في العقد الثالـــث من عمره ،محل عدة مناشـــير تفتيش من أجل ترويج المخدرات وتكوين وفاق. كما تم حجز كمية من الكوكايين والزطلـــة كانت بحوزته. وبعد استشـــارة النيابة العمومية أذنت بالاحتفاظ به.

جرجيس

وفاة شخصين في حادث مرور

توفي شـــخصان، في العقد الســـادس من عمرهما، اصيلا ولاية قابس،بســـبب الإصابات الخطيرة التي تعرضا إليها إثر اصطدام الدراجـــة النارية التي كانـــا على متنها بالرصيف وســـط مدينة جرجيس، رغم محاولات انقاذهما من الإطار الطبي بالمستشـــفى الجهوي بجرجيس.

منوبة

العثور على جثة تحمل آثار عنف

تعهدت الوحـــدات الأمنية بولاية منوبة بفتح بحث تحقيقي اثر العثور على جثة شاب كانت تحمل آثار عنف ومتعفنة ملقاة داخل مصنع مهجور بمنطقة الجديدة مـــن ولاية منوبة . وبعد معاينة الجثة من قبل النيابة وحاكم التحقيـــق تم الأذن برفعها لمصالح الطب الشرعي لتحديد أسباب الوفاة.

ميناء حلق الوادي الشمالي

احباط محاولة تهريب 36 كلغ من مخدر القنب الهندي

تمكّنت مصالح الديوانة بميناء حلق الوادي الشـــمالي من ضبط كميّة من مخدّر القنب الهندي (الزطلـــة) مخفيّة بإحكام داخل سيارة مســـافر تونسي مقيم بالخارج . حيث انه بتمرير السيارة على جهاز التفتيش بالأشـــعّة ومراقبتها من قبل فرقة الأنياب تمّ التشكّك في احتوائها على بضاعة مهربة.

و بعـــد إخضاعها للتفتيـــش الدقيق من قبل أعـــوان الديوانة تم العثـــور بداخلها على 360 صفيحة من مخـــدر القنب الهندي (الزطلة) تزن إجمـــالا 36170 غراما وقد تم تحرير محضر حجز في الغرض و إثر استشـــارة النيابة العمومية أذنت بإحالة الملف إلى المصالح الأمنيّة المختصّة لمواصلة التّحريّات.

الكاف

8 بطاقات إيداع بالسجن في حق المشتبه به في قضية التلاعب ببطاقات التوجيه الجامعي

أصدر قاضي التحقيق بالمحكمـــة الابتدائية بالكاف 8 بطاقات ايداع بالســـجن في حق المشـــتبه به في قضيـــة التلاعب ببطاقات التوجيه الجامعي وذلك بعد التعرف على هويته وإيقافه من طرف الفرقة الخامسة بالعوينة المكلفة بالبحث في الجرائم الإلكترونية.

وقد قررت النيابـــة العمومية فتح ثمانية أبحاث تحقيقية ضد المشـــتبه به في ذات القضية وذلك من أجل التدليس المتعمد لتغيير الحقيقة بســـند الكتروني وتعمد ارتكاب تدليس من شأنه الحاق ضرر بإدخال بيانات معلوماتية وتغييرها وفسخها والغائها وقد تبين أن المشتبه به تلميذ اجتاز مناظرة البكالوريا وأخفق في النجاح وصرح أنه قام بهذه الجريمة بمفرده دون أن تكون له غاية.

نبيهة كراولي تغني للمرأة وتحيي فلسطين في اختتام الدورة 59 لمهرجان الحمامات الدولي

في عرض راوح بين البعد الاحتفالي والطابع الملتزم وامتزجت فيه النغمة بالموقف، اعتلت الفنانة نبيهة كراولي ركح مهرجان الحمامات الدولي في سهرة الأربعاء 13 أوت 2025، لتضع النقطة الختامية على الدورة 59 من هذه التظاهرة العريقة، وتُحوّل العرض الختامي إلى تجربة فنية وإنسانية تحمل في طياتها أكثر من صوت وأكثر من نبرة وأكثر من قضية.

وتزامن حفل الاختتام مع مناسبة وطنية ذات رمزية عالية هي العيد الوطني للمرأة التونسية مما أكسب العرض مسؤولية مضاعفة على عاتق المنظمين والفنانة نبيهة كراولي على حد سواء، خاصة مع إطلاق حملة وطنية ضد العنف المسلط على النساء حيث غدت هذه الفنانة الناطقة الفنية باسم نساء كثر اخترن الصمت فتكلمت هي عنهن وغنّت بصوت عال.

و افتُتح العرض بأغنية "متشوقة" التي عبّرت نبيهة من خلالها عن توقها للقاء جمهور الحمامات بعد غياب وميلها الخاص لهذا المسرح العريق الذي تعتبره فضاء "له روح خاصة". وقد اختزلت هذه الأغنية الافتتاحية مشاعر العودة والحنين بين الفنانة وجمهورها، كما دشنت عرضا تنوّعت فيه الطبوع الموسيقية واللغات التعبيرية من العاطفي إلى الاجتماعي ومن التراثي إلى المعاصر.

وفي قائمة الأغاني، أدت من رصيدها الخاص "إذا حبوك ارتاح" و"يمه" و"محلاها" و"ما تجيب أمارة" و"ليام والمكتوب"، وكلها أعمال تمثّل جانبا من مسيرة نبيهة الفنية التي دأبت على تطويع التراث الشعبي التونسي في سياقات فنية حديثة محافظة في الوقت ذاته على الأصيل من المقامات والكلمة.

لكن الأثر العميق جاء مع أداء أغنية "مبروكة" (في نسختيها تتبّرى وتتجلّى)، والتي أدّتها خصيصا تزامنا مع انطلاق الحملة المناهضة للعنف ضد المرأة. و بصوت مشحون بالعاطفة ووعي اجتماعي كبير، قالت نبيهة مخاطبة الجمهور: "مبروكة تمثل كل امرأة رفضت العنف وتمرّدت على واقعها. و الأغنية ليست مجرد عمل موسيقي إنما هي خطاب مفتوح باسم كل من عانت وسكتت ثم قررت أن تقول كفى".

هكذا بدت "مبروكة" أكثر من شخصية غنائية، بل رمزا جماعيا يتجاوز الخصوصيات ليحمل قضيّة النساء داخل تونس وحتى خارجها.

حضور فلسطين.. منبع الالتزام الأول

ولم يكن الغناء للمرأة الحدث الوحيد في السهرة. فقد خصّت نبيهة كراولي فلسطين بتحية خالصة من أعماق الفؤاد حين غنّت "أصبح عندي الآن بندقية"، مستحضرة البعد العربي في أغانيها والبدايات التي ربطتها بفنانين ملتزمين أمثال الشيخ إمام.

وقد عبّرت كراولي عن حيرتها في اختيار الأغنية الأنسب لقضية عزيزة على قلبها، قبل أن تستقر على هذا النص الشعري الذي اعتبرته الأقرب لما يمر به العالم من ظلم وغموض، قائلة: "كل كلمة غنيتها هي وليدة صدق المشاعر. كنت مترددة بين أكثر من نص، لكنني شعرت أن هذه الأغنية تحديدا تعبّر عن المرحلة وعن العالم الذي يمرّ بموجات من الظلام والتشظي".

ولم تُخف نبيهة حبّها لمسرح الحمامات الذي وصفته بـ "الفضاء النابض" واعتبرته من المسارح التي تمنح الفنان شحنة مضاعفة. و قد شدّدت في حديثها مع الصحفيين بعد العرض على خصوصية هذا اللقاء، مؤكدة أن الجمهور منحها مشاعر فياضة لمستها في تفاعله. وأفادت كذلك أن التحضير للعرض كان متبادلا بين الفنانة وجمهورها، الأمر الذي رفع من مستوى التفاعل تدريجيا حتى بلغ ذروته في اللحظات الأخيرة من الحفل.

وخاضت نبيهة كراولي ابنة الجنوب التونسي مسيرة فنية امتزج فيها الشغف بالأصالة والتجديد بالانتماء. فمن المعهد العالي للموسيقى إلى مشاريع فنية كـ "النوارة العاشقة" و"زخارف عربية" والنجع"، وصولا إلى المسارح العربية والأوروبية، كانت نبيهة دائما صوتا نسائيا لا يخشى التجريب ولا ينسى القضايا. وقد حملت في غنائها ملامح الوطن ولهجة الأم وجرأة الفكر. و هي التي نالت تقديرا رسميا وجماهيريا سواء عبر الأوسمة أو عبر الحب الصادق من جمهور يرافقها في حفلاتها ومحطاتها.

وبالنسبة إليها، فإن الفن ليس ترفا وإنما هو فعل مسؤول. وقد عبّرت عن ذلك بوضوح حينما صدحت أن "الفن رسالة وأنا أعتبر نفسي مسؤولة أمام مجتمعي كإنسانة وكفنانة. علينا أن نكون على صلة بما يحدث في العالم وأن نحفظ أصالتنا ونطوّرها بما يتماشى مع ما نؤمن به".

وكان حفل نبيهة كراولي في اختتام مهرجان الحمامات الدولي محمّلا بمواقف وقضايا جعلت من الركح مساحة للتعبير والتغيير. ومثلما اختارت الغناء للمرأة ولفلسطين وللأمل، اختارها الجمهور لتكون صوته في لحظة صدق قلّ نظيرها. وفي عيد المرأة غنّت تونس بصوت امرأة... و حين تغني نبيهة فالأمر لا يكون مجرد طرب وإنما هو احتفاء بالحياة كما ينبغي أن تكون.

وبصوت الفنانة نبيهة كراولي، ودّعت الدورة 59 لمهرجان الحمامات الدولي (11 جويلية إلى 13 أوت 2025) تحت شعار "نبض متواصل"، جمهورها الذي واكب سلسلة متألفة من 36 عرضا موزعا على 33 سهرة راوحت بين العروض الموسيقية والمسرحية و الكوريغرافية التي احتفت بالإبداع في أبهى تجلياته ورسخت موقع هذا المهرجان كأحد أبرز المواعيد الثقافية الدولية نبضا وعراقة.

وقد سجلت دورة هذا العام مشاركة فنّانين من 14 بلدا هي تونس وفلسطين والجزائر والمغرب وسوريا ولبنان والسودان والأردن ومالي والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكولومبيا. وشكّل هذا الحضور الدولي المتنوّع فرصة لتلاقي الثقافات والإيقاعات وتبادل التجارب الفنية، حيث تحول معه ركح الحمامات إلى منصة تلاشت فيها الحدود للاحتفاء بالتنوع الثقافي والقيم الإنسانية الكونية السامية.

احتلال غزة

المقامرة الاقتصادية والسياسية التي تهدد استقرار الكيان الصهيوني

في الوقت الذي يعيش فيه كيان الاحتلال واحدة من أعقد أزماته الاقتصادية منذ تأسيسه على أرض فلسطين العربية، ومع انهيار مؤشرات الثقة بالاقتصاد وتراجع التصنيف الائتماني، يواصل رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو التلويح بخيار احتلال كامل لقطاع غزة. هذا الخيار، الذي تحذر منه أوساط عسكرية ومالية وإعلامية إسرائيلية، لا يهدد فقط استقرار الموازنة العامة، بل قد يدفع الاقتصاد إلى حافة الانهيار، في ظل الحرب المستمرة، وإغلاق الموانئ البحرية بفعل الحصار اليمني، وتآكل الثقة الدولية.

تكلفة سنوية فلكية: 49 مليار دولار

حسب صحيفة يديعوت أحرونوت، فإن إعادة احتلال القطاع ستفرض على الخزينة الإسرائيلية أعباءً سنوية تتراوح بين 120 و180 مليار شيكل (نحو 32 إلى 49 مليار دولار) أي ما يعادل أكثر من 10% من الناتج المحلي الإجمالي للكيان. هذه التكلفة تشمل:

** تجنيد 250 ألف جندي احتياط واستهلاك ذخيرة بقيمة 350 مليون شيكل يوميًا (10–11 مليار شيكل شهريًا).

** إدارة القطاع بعد السيطرة عليه، بكلفة تتراوح بين 10 و15 مليار شيكل شهريًا لتأمين الغذاء والماء والدواء والكهرباء لسكانه.

** إنشاء مخيمات لجوء وتمويل مساعدات إنسانية إجبارية تحت ضغط المجتمع الدولي.

وزارة المالية الإسرائيلية نفسها حذرت من أن هذه الخطوة سترفع العجز المالي إلى نحو 7% هذا العام، مع احتمال خفض إضافي للتصنيف الائتماني، وهو ما سيضاعف كلفة الاقتراض، ويقوض الاستثمارات.

التقشف والضرائب.. ثمن الاحتلال

يشير المراسل الاقتصادي غاد ليؤور إلى أن تمويل هذا العبء يتطلب تقليصات واسعة في التعليم والصحة والرفاه، وفرض ضرائب إضافية على المواطنين، إلى جانب تمديد تجميد خفض معدلات الضرائب. هذا يعني أن المواطن الإسرائيلي العادي سيدفع مباشرة من جيبه ثمن المغامرة العسكرية.

بل إن العام المقبل قد يبدأ من دون موازنة مُعتمدة، لتدار الحكومة بموجب «ميزانية استمرارية» تقلص الاستثمارات العامة وتعيق النمو الاقتصادي.

مقامرة على طريقة العراق

وصفت صحيفة كالكاليست الاقتصادية احتلال غزة بأنه «المقامرة الأعلى تكلفة في تاريخ إسرائيل»، مشبهةً السيناريو المحتمل بتورط الولايات المتحدة في العراق بعد 2003، حيث وجدت واشنطن نفسها مسؤولة عن إدارة حياة ملايين المدنيين في بيئة عدائية، وسط استنزاف مالي وعسكري طويل الأمد.

التقديرات العسكرية تشير إلى أن إدارة غزة ستتطلب 3 إلى 4 فرق عسكرية ميدانية بشكل دائم، وتأمين شبكة مواصلات وتعزيز البنية التحتية الأمنية. لكن الكلفة المالية ليست سوى نصف القصة؛ النصف الآخر هو المستنقع الأمني والسياسي الذي قد تغرق فيه إسرائيل.

مخاطر أمنية واستراتيجية

مصادر أمنية إسرائيلية نقلت عنها كالكاليست أكدت أن غزة ليست جنين أو نابلس، بل ساحة حرب مستمرة، مليئة بالأنفاق والبنية التحتية القتالية المعقدة. الجيش الإسرائيلي يعاني أصلاً من نقص في القوى البشرية، وتراجع المعنويات في صفوف الاحتياط، وازدياد حالات الرفض للخدمة.

أما سياسيًا، فإن احتلال القطاع سيؤدي إلى تآكل إضافي في التأييد الدولي لإسرائيل، في ظل التغطية الإعلامية المكثفة للجرائم ضد المدنيين، وفتح الباب أمام تحقيقات في المحكمة الجنائية الدولية حول جرائم الحرب.

الحصار اليمني وإغلاق الموانئ: ضربة مضاعفة

لا يمكن النظر إلى التكاليف بمعزل عن الظروف الإقليمية. فإغلاق الموانئ الإسرائيلية أو تعطيلها بفعل الهجمات اليمنية على السفن المرتبطة بالكيان أدى إلى شل حركة التجارة البحرية، ما يفاقم الأزمة الاقتصادية.

معظم الصادرات والواردات الإسرائيلية تعتمد على الموانئ البحرية، وأي إغلاق طويل الأمد يهدد قطاعات كاملة مثل الصناعة والزراعة والتكنولوجيا. في ظل هذا الوضع، فإن الدخول في التزام مالي وعسكري ضخم في غزة يبدو أقرب إلى انتحار اقتصادي.

غياب استراتيجية الخروج

أحد أبرز الانتقادات التي أوردتها كالكاليست يتعلق بغياب ما يسمى «استراتيجية الخروج». حتى لو نجح الاحتلال في دخول غزة، لا توجد خطة واضحة لما بعد ذلك:

هل ستبقى القوات الإسرائيلية إلى أجل غير مسمى؟ من سيدير شؤون السكان؟ هل سيتدخل المجتمع الدولي في الإدارة؟

هذه الأسئلة لا تجد جوابًا مقنعًا حتى داخل الحكومة، وهو ما يرفع احتمالية التورط في حرب استنزاف طويلة الأمد.

الانقسام الداخلي

داخل المجلس الوزاري المصغر (الكابينت) الإسرائيلي، هناك انقسام حاد بين مؤيدين للاجتياح الكامل ومعارضين يرون أنه سيحول غزة إلى «فيتنام إسرائيلية».

وزارة المالية والجيش يعارضان الخطة، لكن الصوت السياسي لليمين المتطرف هو الأعلى، وهو ما يجعل القرار رهينة لأجندات أيديولوجية أكثر من كونه مبنيًا على حسابات استراتيجية.

السيناريو الكارثي

إذا مضت حكومة الاحتلال الإسرائيلي في خيار احتلال غزة، فإن السيناريو الأكثر ترجيحًا يتضمن:

** نزيف مالي مستمر يستهلك الميزانية ويعطل الاستثمار الداخلي والخارجي.

** استنزاف عسكري مع خسائر بشرية متزايدة وانخفاض جاهزية الجيش لجبهات أخرى.

** عزلة سياسية دولية وتزايد الضغوط القانونية في المحاكم الدولية.

** اضطرابات داخلية نتيجة الإجراءات التقشفية وتراجع الخدمات العامة.

** تفاقم المخاطر الإقليمية مع استمرار الهجمات على الموانئ الإسرائيلية، ما يهدد شريان التجارة الرئيسي.

مقامرة بحجم الانتحار

إن محاولة احتلال غزة ليست مجرد مقامرة عسكرية، بل مقامرة شاملة تهدد أسس الاقتصاد الإسرائيلي واستقراره السياسي والاجتماعي.

في ظل الأوضاع الراهنة، حيث يعاني الكيان من تراجع النمو، وارتفاع العجز، وضغوط أمنية إقليمية، فإن الدخول في التزام مالي ضخم وغير مضمون النتائج سيكون بمثابة خطوة انتحارية قد تسرع في تفكك البنية الاقتصادية والسياسية لإسرائيل.

المفارقة أن التحذيرات لا تأتي فقط من "أعداء إسرائيل"، بل من داخل أروقة مؤسساتها المالية والأمنية، التي ترى في الخطة فخًا إستراتيجيًا قد تستفيد منه المقاومة الفلسطينية وحلفاؤها، لإطالة أمد الاستنزاف حتى الانهيار الكامل.

اعترافات يائير لابيد تكشف هشاشة المنظومة الصهيونية

تعيش منظومة الحكم الصهيونية واحدة من أعقد أزماتها السياسية والعسكرية ، حيث تتكاثف الخلافات الداخلية وتتصاعد الانتقادات حتى من داخل صفوفها القيادية. تصريحات يائير لابيد زعيم المعارضة الصهيونية، الأخيرة لم تكن مجرد نقد سياسي عابر، بل شكّلت اعترافًا صارخًا بفشل الحكومة الحالية في تحقيق أي إنجاز يُذكر خلال الحرب المستمرة على غزة.

بعد مرور عام وتسعة أشهر من العمليات العسكرية، بات واضحًا أن الاحتلال يترنح بين هزائم متتالية وفقدان للرؤية الإستراتيجية، في وقت يدفع فيه الجنود والمستوطنون الثمن الأكبر من الخسائر الميدانية والمعنوية. الحرب التي أرادها بنيامين نتنياهو ورقة سياسية للبقاء في السلطة، تحولت إلى مستنقع استنزاف يبتلع هيبة الجيش الصهيوني ويكشف ضعف منظومته الاستخبارية والعسكرية، هذا الاعتراف الداخلي بالفشل، إذا ما قرئ في سياقه، يكشف عمق الأزمة التي يعيشها الكيان، ويؤكد أن حماس، رغم الحصار والعدوان، استطاعت أن تفرض معادلة صمود ومواجهة أربكت الاحتلال وكسرت أوهامه بالتفوق المطلق.

تصدعات في البنية السياسية الصهيونية

أبرز ما كشفته تصريحات يائير لابيد هو الانقسام الحاد داخل البنية السياسية الصهيونية، حيث تحولت الخلافات إلى معارك علنية بين أقطاب الحكم والمعارضة. عندما يقرّ زعيم المعارضة بأن «من لم يستطع هزيمة حماس خلال عام وتسعة أشهر فهو لا يعرف كيف ينتصر»، فإن ذلك يمثل ضربة موجعة لشرعية القيادة السياسية الحالية.

هذه الكلمات لم تصدر من خصوم أيديولوجيين خارج المنظومة، بل من قلب المؤسسة السياسية التي شاركت سابقًا في إدارة الحكم. الحكومة الحالية، وفق وصف يائير لابيد، باتت عاجزة عن اتخاذ قرارات مصيرية، يغيب عنها رئيس وزراء «غائب عن الساحة»، ووزير خارجية «عديم الفائدة»، ووزراء يطلقون تصريحات تعرض الجيش للخطر. هذا التفكك السياسي ليس مجرد مشهد إعلامي، بل هو مؤشر على فقدان الانسجام والقدرة على التخطيط، الأمر الذي ينعكس على الميدان في صورة قرارات مرتجلة وفوضى عملياتية، مثل هذه الانقسامات تُضعف الجبهة الداخلية وتمنح المقاومة الفلسطينية فرصة أكبر لتعميق مأزق الاحتلال.

الفشل العسكري والاستخباري في غزة

لم يعد الفشل الصهيوني في غزة سرًا؛ فاعترافات القيادات السياسية والعسكرية باتت تملأ وسائل الإعلام العبرية. الاحتلال الذي لطالما تفاخر بقدراته العسكرية والاستخباراتية، يجد نفسه اليوم عاجزًا عن تحقيق أهدافه المعلنة، أكثر من 680 يومًا مرّت على احتجاز المقاومة الفلسطينية لأسرى صهاينة في أنفاق غزة، دون أن تنجح الحكومة في تحريرهم أو حتى تحقيق اختراق تفاوضي ملموس.

العمليات العسكرية تحولت إلى حرب استنزاف مكلفة، تستنزف الموارد والجنود دون أي إنجاز إستراتيجي. كما أن الاستخبارات الصهيونية، التي ادعت امتلاك معلومات دقيقة، فشلت مرارًا في رصد تحركات المقاومة أو تدمير بنيتها التحتية، هذا الإخفاق يعكس ضعفًا هيكليًا في فهم طبيعة المعركة مع خصم يعرف أرضه ويقاتل بعقيدة راسخة، كل ذلك يعيد إنتاج المشهد ذاته: حكومة مرتبكة، جيش منهك، وشعب يعيش في ظل تهديد مستمر، بينما تواصل حماس فرض معادلة الردع والصمود.

ارتداد الحرب على الداخل الصهيوني

الحرب على غزة لم تفشل فقط في تحقيق أهدافها، بل ارتدت آثارها السلبية على الداخل الصهيوني بشكل متسارع. الانقسامات السياسية، والخسائر البشرية، والأزمات الاقتصادية، كلها باتت وقودًا لغضب الشارع ضد الحكومة. تصريحا يائير لابيد حول «الكارثة السياسية» و«الهزيمة وراء الهزيمة» لم تأتِ من فراغ، بل تعكس حالة وعي داخل المجتمع الصهيوني بأن هذه الحرب بلا أفق، وأن استمرارها يعني مزيدًا من النزيف. مشاهد القلق المتزايد بين المستوطنين، وانعدام الثقة في القيادة، وانكشاف فشل الجيش أمام المقاومة، تشكّل جميعها بيئة خصبة لانفجار أزمات داخلية قد تعصف بمنظومة الحكم، هذا التآكل في الجبهة الداخلية يمثل مكسبًا إستراتيجيًا للمقاومة الفلسطينية، التي تدرك أن معركتها ليست فقط في الميدان، بل أيضًا في تفكيك الروح المعنوية للخصم وزرع الشكوك في جدوى قيادته السياسية والعسكرية.

المقاومة عنوان الصمود وانكسار الهيمنة الصهيونية

في ظل هذا الواقع الذي يكشف هشاشة المنظومة الصهيونية، تبرز المقاومة الفلسطينية كرمز للصمود والعزيمة التي لا تلين، الحصار والعدوان المستمر لم يفلتا من عزيمة الشعب الفلسطيني، بل زادا من قوته وصلابته في مواجهة آلة الاحتلال التي تعجز عن تحقيق أي نصر حقيقي، المقاومة ليست مجرد عمل عسكري، بل هي رسالة أمل وتحرر، تُعيد تعريف المعركة من الساحة العسكرية إلى ساحات السياسة والإعلام والوعي الشعبي، وهي التي فرضت معادلات ردع جديدة، أجبرت الاحتلال على إعادة حساباته وأظهرت للعالم ضعف منظومته الأمنية والعسكرية، هذا الصمود المتواصل يشكل درسًا واضحًا بأن القوة الحقيقية ليست في التكنولوجيا أو العدد، بل في الإيمان بالقضية والتمسك بحق الأرض والكرامة. المقاومة اليوم هي الحصن المنيع الذي يكسر أسطورة التفوق الصهيوني ويثبت أن إرادة الشعوب الحرة لا تُقهَر.

في النهاية، تصريحات يائير لابيد ليست مجرد مرافعة سياسية ضد خصم داخلي، بل هي شهادة من قلب المنظومة الصهيونية على فشل مشروعها الحربي في غزة. بعد ما يقارب العامين من العدوان، يتضح أن الاحتلال عاجز عن فرض شروطه أو تحقيق أهدافه، بينما تواصل المقاومة الفلسطينية تعزيز قوتها وتوسيع معادلاتها الميدانية والسياسية. الانقسامات الداخلية، الفشل الاستخباري، التراجع العسكري، والتدهور المعنوي، كلها عوامل تشير إلى أن الكيان الصهيوني يعيش أزمة وجودية تتجاوز حدود هذه الحرب. في المقابل، يظهر الشعب الفلسطيني، رغم الجراح والحصار، أكثر تماسكًا وصلابة، مدعومًا بإيمان بعدالة قضيته وبقدرة مقاومته على كسر أسطورة التفوق الصهيوني، هذه الحرب، بكل ما حملته من دمار، ستظل علامة فارقة تثبت أن إرادة الشعوب الحرة أقوى من ترسانة الاحتلال، وأن الكيان مهما امتلك من قوة سيظل عاجزًا أمام عقيدة المقاومة التي لا تعرف الانكسار.

اغتيال الكلمة الحرة وردم الحقيقة تحت الركام في غزة

أنس الشريف «يشرف» قافلة شهداء الدفاع عن الحقيقة

في قلب المأساة المستمرة التي يعيشها قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر، برز مشهد جديد من مشاهد القسوة المفرطة: استهداف الصحفيين بشكل متعمد، وكأن الكاميرا صارت توازي في خطورتها البندقية، آخر فصول هذه الجريمة تمثّل في اغتيال مراسل قناة الجزيرة، أنس الشريف، برفقة زملائه محمد قريقع وإبراهيم ظاهر ومؤمن عليوة ومحمد نوفل، في قصف مباشر على خيمة إعلامية قرب مجمع الشفاء الطبي. لم يكن الأمر مجرّد حادثة عرضية، بل حلقة جديدة في سلسلة طويلة من الجرائم التي تستهدف إطفاء آخر شمعة تنير ظلام الحصار.

مشهد الاغتيال: الكاميرا تحت الركام

في مساء العاشر من أوت الجاري، كانت الخيمة الصغيرة أمام مستشفى الشفاء أشبه بملاذ صحفيين يبحثون عن مأوى وسط أصوات القصف، كانوا يوثقون المشاهد التي لا تنقلها إلا عدساتهم: وجوه المرضى، دموع النازحين، أروقة المستشفى التي تحولت إلى مخيم لآلاف الفارين، فجأة، انقلب المشهد إلى كابوس، انفجار مدوٍ، غبار خانق، ثم صمت ثقيل خيم على المكان.

عُثر على سترات الصحفيين الزرقاء ملطخة بالدماء، والكاميرات متناثرة بين الركام، وكأنها شواهد على أن الحقيقة دفنت هناك، كانت لحظة توقف البث، لكن الصورة التي تركوها بقيت أقوى من كل محاولات الطمس.

أنس الشريف: صوت غزة الجريح

أنس الشريف، الصحفي الشاب الذي حمل على عاتقه مهمة أن يكون لسان شعبه في أكثر لحظات التاريخ قسوة، لم يكن مجرد ناقل أخبار. كان شاهداً يومياً على المأساة، يرافق المزارعين في أراضيهم المهددة، ويقف في وجه الغارات ليبث مباشرة أصوات الانفجارات من خلفه، متحدياً الخطر.

في وصيته الأخيرة، التي نشرت بعد ساعات من استشهاده، كتب كلمات تختصر مسيرته:

«يعلم الله أنني بذلت كل ما أملك من جهد وقوة لأكون سنداً وصوتاً لأبناء شعبي... أوصيكم بفلسطين، وبأطفالها المظلومين... لا تدعوا القيود تُسكتكم، ولا الحدود تُقعِدكم... حتى تشرق شمس الكرامة والحرية على أرضنا السليبة».

كانت هذه الكلمات بمثابة عهد يربط الصحافة الحرة بمصير غزة، ويحوّل كل صحفي إلى مقاوم بالصوت والصورة.

اغتيال متعمد

رغم محاولة الجهات العسكرية الإسرائيلية تبرير الاستهداف بادعاءات غير مثبتة، إلا أن النمط المتكرر لاستهداف الصحفيين منذ بدء الحرب يكشف أن الأمر جزء من استراتيجية ممنهجة. فالاغتيالات المتعمدة للصحفيين الفلسطينيين تكررت بشكل لافت، وغالباً في مناطق واضحة التمييز، حيث لا لبس في هويتهم المهنية: سترات واقية مكتوب عليها «Press»، مواقع بعيدة عن الاشتباكات المباشرة، وأحياناً أثناء بث مباشر.

هذا النمط لا يمكن اعتباره مصادفة. استهداف الصحافة هو استهداف مباشر لحق العالم في المعرفة، ومحاولة لفرض تعتيم إعلامي يخدم الرواية الإسرائيلية وحدها.

حصيلة ثقيلة وصدمة مروعة

منذ السابع من أكتوبر، استشهد مئات الصحفيين الفلسطينيين، في رقم غير مسبوق في النزاعات الحديثة. هذا الرقم المهول جعل الحرب على غزة تُسجّل كأكثر الحروب دموية بحق الصحفيين منذ بدء التوثيق الدولي لهذه الانتهاكات.

اللافت أن معظم هؤلاء لم يكونوا جنوداً في معركة، بل شهوداً على جرائم ترتكب بحق المدنيين. فقد قُتلوا وهم يوثقون توزيع المساعدات، أو يغطيون عمليات إنقاذ، أو يقفون أمام المستشفيات.

لماذا تستهدف «إسرائيل» الصحفيين؟

لطالما حاول هذا الكيان تشويه التاريخ و إخفاء الحقائق خصوصاً بعد العزلة والكراهية الشعبية للكيان وداعميه وهذا بالأمر ليس بالجديد على شذاذ الأفاق لكن بالمختصر هناك عدة دوافع واضحة وراء هذا السلوك الممنهج:

** طمس الأدلة: الصور والفيديوهات التي ينقلها الصحفيون من غزة أصبحت خلال السنوات الأخيرة مواد قانونية تستخدم في المحاكم الدولية. تصفية هؤلاء الشهود تعني تقليل فرص جمع الأدلة.

** السيطرة على السرد الإعلامي: بمنع الصحفيين المستقلين من العمل، تفرض إسرائيل روايتها عبر وسائل الإعلام الدولية الكبرى، بينما يتم إسكات الرواية الفلسطينية.

** إرهاب المجتمع الصحفي: قتل زملاء في الميدان يوجه رسالة رعب إلى الآخرين، لعلهم يتوقفون عن التغطية أو يغادرون الميدان.

المقاومة بالكلمة والصورة

رغم القصف وفقدان الزملاء، يصر الصحفيون الباقون في غزة على الاستمرار في عملهم. باتوا أشبه بخط دفاع إعلامي، يواجه الاحتلال بالكاميرا كما تواجهه الفصائل بالسلاح. كل صورة تُلتقط في غزة هي رصاصة في معركة الوعي العالمي.

الصحافة هنا ليست مجرد مهنة، بل فعل مقاومة. وهي مقاومة تُربك إسرائيل أكثر من أي خطاب سياسي، لأنها تخترق الحصار الإعلامي وتصل إلى الجمهور العالمي بلا وسيط.

رد المقاومة الفلسطينية

لم يمر اغتيال أنس الشريف ورفاقه دون رد. المقاومة الفلسطينية ربطت دماء الصحفيين بدماء الشهداء الآخرين، واعتبرت استهدافهم «إعلان حرب على الحقيقة». وأكدت أن دماءهم لن تذهب هدراً، وأن جرائم الاحتلال بحق الكلمة الحرة لن توقف مسيرة المقاومة بكل أشكالها.

القانون الدولي: النصوص غائبة عن التطبيق

وفق اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، يتمتع الصحفيون في مناطق النزاع بحماية كاملة، ما لم يشاركوا بشكل مباشر في القتال. لكن ما يجري في غزة يكشف هشاشة هذه النصوص أمام القوة العسكرية.

غياب المحاسبة شجع على تكرار الجريمة. كل حادثة اغتيال بلا تحقيق مستقل وشفاف تفتح الباب لحادثة جديدة، حتى بات قتل الصحفيين في غزة وكأنه جزء من «الروتين الحربي».

الصمت الدولي يضاعف هول الجريمة الإدانات الشكلية من بعض الدول والمنظمات لم تترجم إلى أفعال. لم تُفرض عقوبات، ولم تُنشأ لجان تحقيق دولية ملزمة، ولم يتم استدعاء المسؤولين عن هذه الجرائم إلى محاكمات حقيقية.

هذا الصمت، الذي يراه كثيرون تواطؤاً، يمنح الاحتلال ضوءاً أخضر لمواصلة استهداف الصحفيين بلا خوف من العواقب.

أنس الشريف: رمز ما بعد الاستشهاد

تحول اسم أنس الشريف إلى أيقونة في الإعلام الفلسطيني والعربي. صورته وهو يمسك الميكروفون وسط الركام أصبحت رمزاً لثبات الكلمة أمام القصف. وصيته الأخيرة أصبحت وثيقة تلهم الصحفيين في غزة وخارجها، وتؤكد أن الصحافة الحقيقية هي التزام بالحق حتى آخر نفس.

من شيرين أبو عاقلة إلى أنس الشريف

اغتيال أنس الشريف يعيد إلى الأذهان اغتيال شيرين أبو عاقلة قبل سنوات، وما تلاه من تحقيقات لم تكتمل. الربط بين الحالتين أن الجاني واحد، وأن الدافع واحد: إسكات الصحفيين الفلسطينيين ومن ينقل روايتهم. لكن الرابط الأخطر هو أن عدم محاسبة قتلة شيرين فتح الطريق لقتل أنس ورفاقه.

الوصايا المؤجلة

ليس أنس الشريف وحده من كتب وصيته قبل استشهاده. كثير من الصحفيين في غزة باتوا يبدأون يومهم بكتابة رسائل وداع، يدركون أنهم قد لا يعودون. هذه الرسائل، التي يتركونها لعائلاتهم وزملائهم، ليست فقط كلمات شخصية، بل أرشيفاً إنسانياً يوثق حجم الخطر الذي يعيشه الصحفي هناك.

المعركة مستمرة

رغم الألم والخسارة، فإن معركة الصحفيين في غزة مستمرة. الكاميرات ما زالت تلتقط، والبث ما زال يخرج من بين الأنقاض، والجمهور العالمي ما زال يتلقى صوراً تفضح ما يجري.

إسرائيل قد تقتل الصحفيين، لكنها لا تستطيع قتل الحقيقة. فكل صورة يلتقطها شهيد، وكل تقرير يكتبه قبل استشهاده، يصبح وثيقة تاريخية لا تموت.

اغتيال أنس الشريف ورفاقه ماهو إلا جريمة حرب مكتملة الأركان، ورسالة واضحة بأن الاحتلال يخشى الكلمة الحرة أكثر من أي سلاح ولكنه لايخشى من قانون دولي بأكمله. في زمن الحرب، قد يُقتل الصحفي جسداً، لكن رسالته تبقى حية، تنتقل من جيل إلى جيل، لتذكّر العالم بأن الحقيقة لا تُقصف.

دماء هؤلاء الشهداء ليست مجرد خسارة مهنية أو إنسانية، بل هي حجر أساس في معركة الوعي. وكلما حاول الاحتلال إسكات الكلمة، ازدادت الكلمة قوة وانتشاراً. وصية أنس الشريف ستبقى، ليس فقط كنداء لأهل غزة، بل كصرخة في وجه العالم: لا تتركوا الحقيقة تُدفن تحت الركام.

الانهيار من الداخل

تفكك اسرائيل في مستنقع غزة ومعضلة الجيش في حرب الاستنزاف

يعيش الكيان الصهيوني اليوم واحدة من أكثر مراحله التاريخية اضطراباً وتفككاً، حيث لم تعد التحديات التي يواجهها خارجية فقط، بل باتت الانقسامات والتناقضات العميقة تنخر عظام مؤسساته من الداخل، فالحرب التي ظنّ قادته أنها ستكون «عملية حاسمة» في غزة، تحولت إلى مستنقع دموي واستنزافي لا نهاية له، ما أفضى إلى تصدع داخلي غير مسبوق بين أركان القيادة السياسية والعسكرية، وفيما تتصاعد الأصوات المطالبة بمواصلة القتال مهما كان الثمن، ينبري كبار المسؤولين العسكريين لتحذير قاطع من مغبة استمرار الحرب، ويدقون ناقوس الخطر حول مستقبل جيش بات ينزف، ويتخبط في أرض معادية لا يستطيع إخضاعها رغم كل ما يملك من قوة، تتداخل الحسابات السياسية والشخصية لقادة صهاينة تائهين، فيما يبحث الجيش عن مخرج يحفظ ماء وجهه، ويمنع انزلاقه نحو هزيمة معلنة.

في هذا المقال، نسلط الضوء على أبرز مظاهر التفكك والانهيار داخل كيان الاحتلال، ونكشف حقيقة أزمته المتصاعدة في إدارة حرب غزة، وخصوصًا من زاوية الإرباك العسكري والتحديات البنيوية التي تهدد «جيشه الذي لا يُقهر».

انقسام غير مسبوق داخل المؤسسة الصهيونية.. معركة القرار المفقود

لم يشهد الكيان الصهيوني منذ تأسيسه انقساماً بهذا العمق في مراكز صنع القرار كما هو الحال اليوم في ظل حرب غزة، فبينما تتساقط القنابل على القطاع، تتساقط معها أوراق التفاهم داخل الحكومة الإسرائيلية، التي تحولت إلى ساحة صراع بين جناحين متناحرين، الأول يمثله وزراء متشددون أمثال إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموتريتش، الذين يدفعون نحو تصعيد عسكري شامل دون اعتبار للكلفة البشرية أو السياسية، حتى لو أدى ذلك إلى مقتل الأسرى الإسرائيليين المحتجزين في غزة.

وفي المقابل، يقف الجناح الآخر بقيادة شخصيات أمنية وعسكرية مرموقة، مثل رئيس الأركان إيال زامير، ورئيس الموساد ديدي برنياع، مطالبين بإعطاء فرصة للمفاوضات، محذرين من أن استمرار العمليات قد يُدخل الجيش في حرب استنزاف طويلة تهدد قدرته القتالية وتماسكه الداخلي، هذا التصدع لم يعد مجرد خلاف في وجهات النظر، بل بات يعكس فقداناً تاماً للبوصلة الاستراتيجية داخل كيان هش، تتنازعه الأهواء والأطماع، وتنهشه التناقضات من أعلى هرمه السياسي إلى قلب مؤسسته العسكرية، ما يجعل استمراره على ما هو عليه أمراً محفوفاً بالانهيار.

جيش الاحتلال في ورطة.. بين فخ الغرق الكامل وحرب الأنفاق الطويلة

رغم التفوق العسكري التقني واللوجستي الذي طالما تغنى به قادة الاحتلال، إلا أن الواقع الميداني في غزة أظهر هشاشة غير مسبوقة في قدرات الجيش الإسرائيلي، فبعد شهور من الحرب، اعترف رئيس الأركان بنفسه أن الجيش يتعرض لاستنزاف مستمر في الأرواح والعتاد، دون تحقيق أي من الأهداف المعلنة، بل إن الجيش، الذي لطالما عُرف بخططه السريعة والحاسمة، وجد نفسه محاصراً في حرب أنفاق معقّدة، لم تنفع فيها لا الطائرات ولا الدبابات.

خيار احتلال كامل لقطاع غزة رُفض داخلياً، لأنه ببساطة يعني انتحاراً استراتيجياً؛ فحسب تقديرات القيادة العسكرية، السيطرة على كل الأنفاق قد تتطلب سنوات طويلة وتكلفة بشرية باهظة، أما خيار الانسحاب، فسيُفسَّر كإخفاق استراتيجي لا يغتفر، وبين هذا وذاك، يقف الجيش مرتبكاً، لا يعرف كيف يواصل المعركة ولا كيف يخرج منها، هذه الورطة العسكرية لم تعد فقط شأناً داخلياً، بل أصبحت عبئاً ثقيلاً على صورة «الجيش الذي لا يُقهر»، والذي يبدو اليوم كمن يقاتل أشباحاً في متاهة لا نهاية لها، وسط رفض شعبي متصاعد ومأزق سياسي لا يقل تعقيداً.

المقاومة تفوّقت.. تكتيكات حماس تكسر أنف الجنرالات

التحولات الكبرى في مسار الحرب على غزة لم تأتِ من قرارات سياسية أو ضغط دولي، بل من صلابة المقاومة الفلسطينية، وذكائها في إدارة المعركة على الأرض، حركة حماس وبقية فصائل المقاومة فرضت على جيش الاحتلال نمطًا جديدًا من الحروب: حرب استنزاف ذكية، غير تقليدية، تعتمد على الكمائن، والأنفاق، والضربات الخاطفة، واستخدام البيئة الحضرية كسلاح فعال، هذه التكتيكات قلبت موازين المعركة، وأربكت قادة الجيش الإسرائيلي الذين وجدوا أنفسهم عاجزين عن فرض سيطرة حقيقية على الأرض، رغم التقدم الظاهري في بعض المناطق.

الاعترافات التي أدلى بها المسؤولون العسكريون، بمن فيهم إيال زامير، بشأن صعوبة استمرار الوجود الطويل في غزة، تؤكد أن المقاومة نجحت في استدراج جيش الاحتلال إلى ساحة معركة لا يتقن قواعدها، بل إن الخوف الحقيقي لدى القادة العسكريين اليوم هو تحول المعركة إلى حرب عصابات طويلة، تجعل من كل خطوة إسرائيلية مكلفة ومحفوفة بالمفاجآت، لقد تحولت المقاومة من مجرد رد فعل، إلى فاعل ميداني يملي شروط المعركة، ويُظهر هشاشة «أسطورة الردع» الإسرائيلية التي تآكلت تحت وقع ضربات المقاومين.

نتنياهو في مأزق.. عندما تتصارع السياسة مع الميدان

في قلب هذا المشهد المتوتر، يقف بنيامين نتنياهو عاجزًا عن اتخاذ قرار حاسم، رئيس حكومة الاحتلال، الذي لطالما برع في المناورة، بات اليوم محاصراً بين الضغوط المتضاربة: من جهة يطالبه وزراؤه اليمينيون بالمضي قدماً في الحرب حتى النهاية، ومن جهة أخرى تحذره المؤسسة الأمنية من العواقب الوخيمة لمواصلة القتال، هذا التردد لا يعكس فقط مأزقاً سياسياً، بل يفضح هشاشة القيادة الصهيونية التي باتت تدير أكبر معاركها من موقع الدفاع والتخبط. المحادثات السرية بين نتنياهو والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب بشأن تجهيز هجوم واسع، تعكس حالة الذعر السياسي التي تحكم قرارات القيادة الإسرائيلية، ومحاولتها البحث عن غطاء خارجي للهروب من مأزق داخلي.

في الوقت نفسه، عدم تقديم نتنياهو لموقف واضح بشأن المفاوضات أو العمليات العسكرية يؤكد أن الرجل يخشى دفع الثمن السياسي في الداخل، سواء بالموافقة على وقف القتال، أو بمواصلة حرب باتت مكلفة على كل المستويات، وفي خضم هذا الصراع، أصبحت السياسة الإسرائيلية ساحة لحسابات شخصية لا تخدم سوى استمرار المأساة، وتزيد من تعقيد الموقف الميداني، وتعمق جراح الجيش الذي يُترك وحده في الميدان ليواجه مصيراً مجهولاً.

في النهاية، تعيش «إسرائيل» اليوم أسوأ لحظاتها منذ نشأتها، ليس فقط بسبب تعثر مشروعها العسكري في غزة، بل نتيجة التآكل الداخلي الذي يضرب مؤسساتها من جذورها، الجيش، الذي كان لسنوات طويلة رمز الردع والهيبة، يبدو اليوم كياناً متعباً، مُربكاً، يفتقد الوضوح والهدف، ويخشى الاستمرار بقدر ما يخشى التراجع، القيادات السياسية تتصارع على مستقبل مجهول، والشارع الإسرائيلي يفقد ثقته بقدرة حكومته على إنهاء المعركة أو تحقيق إنجاز يُذكر. المقاومة من جهتها صامدة، بل متفوقة، وقد نجحت في فرض معادلة جديدة تُجبر المحتل على مراجعة كل حساباته، الحرب التي بدأت بتهديدات وضجيج، انقلبت إلى مرآة تعكس هشاشة الكيان من الداخل، وعجزه عن حسم معركة رغم تفوقه العسكري الظاهر، لقد تحولت غزة من ساحة عمليات إلى مختبر يُختبر فيه تماسك الكيان الصهيوني، ويبدو أن هذا المختبر يُنتج حقائق جديدة: «إسرائيل» لم تعد كما كانت، وجيشها لم يعد كما يدّعي، والمستقبل القريب ربما يحمل للمنطقة تغيرات كبرى، قد تبدأ من داخل «الكيان الذي يتداعى بصمت».

رغم جرائم «إسرائيل» المتزايدة في الأرض الفلسطينية

مسار الكيان الصهيوني الصعب لضم الضفة الغربية

بينما يطالب المجتمع الدولي بإنهاء الحرب في غزة بضغط متزايد لمنع تصعيد التوترات في الأراضي المحتلة، فإن الكيان الصهيوني، بتأثير التيارات المتطرفة، لا يرفض وقف الصراع فحسب، بل يصب الزيت على النار في الأزمة من خلال طرح خطط مزعزعة للاستقرار مثل ضم الضفة الغربية، وفي هذا السياق، صوّت البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) قبل اسابيع على خطة رمزية وغير ملزمة لضم الضفة الغربية المحتلة، حظيت الخطة بتأييد 71 عضوًا من أصل 120 عضوًا في الكنيست، مقابل 13 صوتًا ضدها، ولا يُعدّ الاقتراح ملزمًا قانونيًا أو قانونيًا، بل هو بمثابة «إعلان صادر عن الكنيست» يدعو مجلس الوزراء إلى إعلان سيادة الكيان على كامل الضفة الغربية المحتلة.

وأثارت الموافقة على الخطة موجة من ردود الفعل العالمية، حيث أدانت الفصائل الفلسطينية هذه الخطوة، معتبرةً إياها انتهاكًا للشرعية الدولية والاتفاقيات الموقعة، وخاصة اتفاقيات أوسلو، وتهديدًا مباشرًا للوجود الفلسطيني في الضفة الغربية، كما أدانت دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وعدد من العواصم الغربية هذه الخطوة، وتُعدّ خطة ضم الضفة الغربية أحد أبرز طموحات الأحزاب المتطرفة في الحكومة الإسرائيلية، وهو ما وعد به بنيامين نتنياهو عند توليه رئاسة الوزراء في ديسمبر 2022 لكسب دعم حلفائه المتشددين، ويُظهر هذا الإجراء أن كيان الاحتلال، متجاهلًا الالتزامات الدولية وقوانين حقوق الإنسان، يواصل سياسته التوسعية الاستيطانية بجدية ودون انقطاع.

أهداف تل أبيب من ضم الضفة الغربية

يتمثل الهدف الرئيسي للكيان الصهيوني من مساعيه لضم الضفة الغربية في ترسيخ سيطرته الدائمة على هذه الأرض وتغيير الواقع على الأرض لمصلحته، إن ضم الضفة الغربية، وخاصة المناطق الاستراتيجية كغور الأردن والمناطق الخاضعة للسيطرة العسكرية لجيش الاحتلال (المنطقة ج)، يعني القضاء عمليًا على حل الدولتين، وتهدف هذه السياسة إلى زيادة عدد المستوطنات الصهيونية وإضفاء الشرعية عليها، وتثار هذه القضية في ظل سعي بعض الدول الغربية، كفرنسا وإسبانيا وإنجلترا، إلى الاعتراف بدولة فلسطين، وفي ظل هذه البيئة، يسعى الكيان الصهيوني، بهدف احتلال الضفة الغربية بالكامل، إلى تحييد أي مبادرة دولية لدعم الحقوق الفلسطينية ومنع تحقيق أي إجراءات دبلوماسية لمصلحته.

بالإضافة إلى ذلك، تسعى حكومة نتنياهو إلى ترسيخ هيمنتها الكاملة في هذه المناطق مستغلةً الضعف السياسي للسلطة الفلسطينية والانقسامات الداخلية الفلسطينية، إن الموافقة على مثل هذه الخطط في هذه الظروف تشير إلى انتهازية سياسية لتعزيز الأهداف الصهيونية طويلة المدى في ظل أزمة غزة، ونظرًا لأن الوزراء المتشددين قد اشترطوا بقاءهم في الائتلاف الحكومي باستمرار الاحتلال وطرد الفلسطينيين، فإن هذه الخطوة من جانب نتنياهو تُعد تنازلًا استراتيجيًا للتيار اليميني من أجل الحفاظ على ائتلافه الهش ومنع انهيار الحكومة.

كما أن الموافقة على الضم في خضم حرب غزة هي وسيلة لتعزيز التماسك الداخلي في الأراضي المحتلة، تستغل حكومة نتنياهو وحلفاؤها المتطرفون المناخ الأمني والعاطفي الذي خلقته الحرب لتقديم الضم على أنه «رد مشروع» على التهديدات الأمنية وتبريره على أنه دفاع عن وجود الكيان، هذا التكتيك هو شكل من أشكال استغلال الأزمة لإضفاء الشرعية على الأعمال العدوانية طويلة المدى.

من ناحية أخرى، وبعد أن مُني الكيان الصهيوني بهزائم استراتيجية أمام المقاومة في غزة، يزداد قلقه من اتساع نفوذ هذه الجماعات وقوتها العسكرية في الضفة الغربية، فالكيان، الذي لطالما خشي أن تُصبح الضفة الغربية جبهة جديدة، يسعى الآن إلى احتواء حركات المقاومة الناشئة قبل ترسيخ هياكلها، مُدركًا التداعيات الأمنية لهذا التطور.

معوقات ضم الضفة الغربية

على الرغم من الجهود المتكررة التي بذلتها الحكومات الصهيونية المختلفة، يواجه ضم الضفة الغربية لـلأراضي المحتلة عقبات محلية وإقليمية ودولية خطيرة، ومن أهم هذه العقبات المعارضة الواسعة من المجتمع الدولي لهذا الإجراء، فالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من الدول، بما في ذلك حلفاء تل أبيب التقليديون مثل بريطانيا وحتى بعض التيارات في الولايات المتحدة، تعتبر الضم انتهاكًا واضحًا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، لذلك، في حال الضم الرسمي للضفة الغربية، ليس من المستبعد أن تؤدي هذه المعارضة العالمية إلى عقوبات دبلوماسية واقتصادية أو وقف التعاون الأمني، ومن ناحية أخرى، قد تتسارع عملية الاعتراف بدولة فلسطين مع الإجراءات الصهيونية المثيرة للتوتر، ما يُضعف الشرعية الدولية لهذا الكيان أكثر.

وعلى الصعيد الإقليمي، حذّرت الدول العربية، وخاصة الأردن ومصر، اللتان تربطهما معاهدات سلام مع الكيان الصهيوني، من هذه الخطوة، لذلك، يُعقّد قرار الكنيست علاقات «إسرائيل» مع بعض الدول العربية التي بصدد التطبيع، وقد يؤدي إلى انهيار اتفاقيات السلام، واشتعال الاحتجاجات الشعبية في الدول العربية، وعدم الاستقرار الإقليمي.

يخشى الأردن من أن يزيد الضم من الضغط على هذا البلد لتوطين الفلسطينيين بشكل دائم، ما يُشكّل تهديدًا لهويته الوطنية واستقراره الداخلي، وداخل فلسطين، سيواجه ضم الضفة الغربية أيضًا مقاومة شديدة من الشعب الفلسطيني والجماعات المسلحة، على عكس توقعات القادة الصهاينة، لن يكون ضم المنطقة سهلاً، ولأن هذا الإجراء يعني انتهاكًا للاتفاقيات السابقة وحرمانًا كاملاً للفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير، فقد يؤدي إلى موجة من الاضطرابات والصراعات، بل حتى انتفاضة جديدة، كما أنه سيمثل تصعيدًا خطيرًا للتوترات يهدد الاستقرار الإقليمي ويقوض جميع آفاق السلام.

هناك أيضًا معارضة على المستوى الداخلي، وقد حذرت بعض الأوساط العسكرية والأمنية من العواقب الأمنية والديمغرافية والسياسية للضم، ورغم العقبات الكبيرة التي تعترض خطط الاحتلال، يرى بعض المراقبين أن موافقة الكنيست على اقتراح «ممارسة السيادة» في الضفة الغربية مجرد إجراء رمزي وذي دوافع سياسية، دون أي تأثير عملي مباشر في الوقت الحالي، كما وصف مصدر في حزب الليكود الإجراء بأنه «عديم الفائدة»، قائلاً إن طرح أجندة بعد 16 عامًا من الحكم هو مجرد استعراض سياسي.

بشكل عام، ورغم امتلاك «إسرائيل» قوة لوجستية وعسكرية هائلة، فإن ضم الضفة الغربية في خضم حرب غزة سيكون خطوة محفوفة بالمخاطر ومكلفة ومتوترة، وقد تُعرّض الأمن الداخلي للكيان للخطر أكثر مما يُعتقد، وغني عن القول إنه على الرغم من ترسانته المتطورة، وجيشه المُجهّز تجهيزًا جيدًا، ودعمه المالي والسياسي الواسع من الغرب، لم يتمكن الكيان الصهيوني من احتلال قطاع غزة الصغير المحاصر أو السيطرة عليه بالكامل خلال العامين الماضيين، لذلك، سيواجه تنفيذ خطة الضم في الضفة الغربية، وهي أكبر مساحة جغرافية وأكثر سكانًا من غزة، عقبات أكبر بكثير.

فك رموز الشروط الخمسة الجديدة لنتنياهو في حرب غزة

السيناريوهات المرتقبة أمام «السفاح»

يقترب العامان من اندلاع أوار الحـــرب على غزة في اكتوبر عام 2023؛ حرب انطلقت بوعـــود فضفاضة وغايات واضحة أعلنتها حكومة الحـــرب الصهيونية: محو القدرات العســـكرية لحماس من الوجود، واسترداد الأسرى، وتوفير الأمن الدائم للمستوطنين، وإرساء دعائم نظام حكم جديد في غزة، بيد أنه في العاشر من اوت 2025، عاد بنيامين نتنياهـــو ليجتر الأهداف ذاتها التي أطلقها في مســـتهل الحرب، لكن هذه المرة في قالب «شروط خمسة» لإخماد نيران الحرب:

** تجريد حماس من سلاحها بالكامل
** إطلاق سراح جميع الأسرى
** نزع السلاح من غزة
** فرض الهيمنة الأمنية الإسرائيلية على غزة
** تشـــكيل حكومة مدنية منبتّة الصلة بحماس والســـلطة الفلسطينية

هذه العودة القهقرى إلى نقطـــة البداية، تحمل في طياتها دلالةً أعمق من مجرد موقفٍ دبلوماسي عابر: إنها اعتراف ضمني بإخفاق جميع العمليات والخطط والمناورات السياسية والعسكرية للكيان الصهيوني طوال الأشهر الاثنين والعشرين المنصرمة، هذا التحول لم يعمّق الصدوع السياسية داخل الحكومة والمجتمع الصهيوني فحســـب، بل يكشـــف النقاب عن أن نتنياهو يرزح الآن تحت نير ضغطٍ داخلي غير مسبوق وانعدام ثقة شعبية.

أهداف تلاشت في سراب الوهم: من الوعود الطنانة إلى المأزق العملياتي

جهر نتنياهو وأنصـــاره في أواخر 2023 بلهجة قاطعة أن «غزة لن تعود أبداً إلى سالف عهدها قبل السابع من تشرين الأول»، غير أن الواقع اليوم يشهد أن القدرات العسكرية لحماس لم تُستأصل جذورها، ولم يُفك أسر جميع المأســـورين، ولم تتبلور بنية حكم بديلة في غزة، بـــل إن تقارير جيش الاحتلال ذاته تفيد بأن حماس تمكنت من استعادة أجزاء من شبكتها النفقية وهيكلها القيادي، ومواصلة هجماتها المتفرقة.

في خضـــم هذه الظروف، فإن تكرار الأهـــداف الأولى ذاتها بثوب الشروط المســـتحدثة، يُعد في عيون المراقبين الداخليين إقراراً جلياً بالهزيمة الإستراتيجية، وتصف وسائل الإعلام المناوئة هذا التقهقر بأنه برهان ساطع على "تسييس الحرب"، و"تخبط الحكومة".

الصدوع داخل أركان الحكومة: ضغط المتطرفين اليمينيين وسيف الانتخابات المسلط

طالـــب أقطاب الحكومة المتشـــددون، ولا ســـيما من الجناح اليميني المتدين، نتنياهـــو بتنفيذ خطة الاحتلال الكامل لغزة على جناح السرعة، وقد لوّح بتســـلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير بســـيف الدعوة إلى انتخابات مبكرة إذا تلكأت الحكومة. من جهة أخرى، يرى بعض الوزراء وكبار القادة العســـكريين أن مثل هذه الخطة، دون اتفاق لوقـــف إطلاق النار وضمان عودة الأسرى، قد تتحول إلى «فيتنـــام إسرائيل» وتفرض تكاليف بشرية واقتصادية تنوء بها الكاهل.

الاحتجاجات الشعبية العارمة: من ذوي الأسرى إلى الحركات المدنية

اشـــتعلت في الأيام الأخيرة نيران المظاهرات الحاشـــدة في تل أبيب وحيفا وبئر السبع ضد اســـتمرار رحى الحرب وخطة الاحتـــلال الكامل لغزة، وتكيـــل أسر الأسرى، الذين لم يبق منهم على قيد الحياة ســـوى نحو 20 من أصل 50 أســـيراً متبقياً، تهم «اللامبالاة المطلقة تجاه حيـــاة أحبائهم» للحكومة، ويقولون إن نتنياهو مستعد للتضحية بمصير الأسرى على مذبح البقاء في سدة السلطة.

واقتحمت الحـــركات المدنية والاتحادات الاجتماعية ســـاحة المعترك أيضاً، حتى شريحة من مجتمـــع الحريديم - الذين طالما ناصبوا الخدمة الإلزامية العـــداء - انضمت إلى صفوف المحتجين واصفةً الحرب بأنها «عقيمة النتائج»، ويكشف حضور هذه الفئة المتدينة في خضم الاحتجاجات، عن اتســـاع رقعة السخط لتشمل شرائح دأبت على النأي بنفســـها عن دهاليز السياسة الخارجية للحكومة.

ويرى المنتقـــدون في الداخل أن نتنياهو يؤثر بقاءه الســـياسي على الأمن القومي أو فك أسر المأســـورين، فهو يسعى، من خلال إطالة أمد الحرب والتنكّب عن الاعتراف بالهزيمة، إلى تأجيل انهيار حكومته، ومحاكمته المرتقبة في قضايا الفساد المتشعبة.

وقد دعـــا لابيد، زعيـــم المعارضة، الشـــعب إلى تقويض أركان حكومة نتنياهو عبر احتجاجات عارمـــة، وقد لاقت هذه الدعوة اســـتجابةً متصاعدةً، وشهدت تجمعات مناهضة الحرب في الأيام الأخيرة تنامياً ملحوظاً.

الشرخ في صفوف الجيش: قادة يطلقون صيحات التحذير

من أبرز التطورات الأخيرة، المعارضة الجهرية لكبار قادة الجيش لخطة الاحتلال الكامل لغزة، فقد جهـــر إيال زامير، رئيس هيئة الأركان العامـــة، بأن مثل هذه العمليـــة لا تضمن أمن «إسرائيل» فحســـب، بل قد تعرض حياة الأسرى للخطر الداهم، وتفضي إلى استنزاف القدرات العسكرية للبلاد.

كما وجّه أكثر من ألف طيار وعنصر من سلاح الجو المتقاعدين، في رســـالة مكشـــوفة، أصابع الاتهام للحكومة بمواصلة الحرب لتحقيق مآرب شـــخصية لرئيس الوزراء، وأعلن هؤلاء الطيارون المتقاعدون والاحتيـــاط في جيش الاحتـــلال الصهيوني، في بيان، عزمهم على تنظيم مظاهرة صاخبة ضد توســـيع نطاق الحرب في غزة في الساعة السابعة من مساء الثلاثاء أمام مقر هيئة الأركان العامة.

تحمل مظاهرات الطيارين، باعتبارهـــم عماد جيش الاحتلال الصهيوني، رسالةً ذات مغزى عميق عن تصاعد أصوات المعارضة بين صفوف العســـكريين واحتمال العصيـــان على الأوامر في قادم الأيام، وفي هذا الســـياق، يشـــكّل خمود جذوة الحماس بين قوات الاحتياط وإحجام بعضهم عن العودة إلى ســـاحة الخدمة، مؤشراً آخر على أزمة الروح المعنوية المستشرية في أوصال الجيش.

أعباء الاحتلال الكامل: من استنفار الجنود إلى الأزمة الاقتصادية الطاحنة

تشـــير التقديرات الداخلية إلى أن تنفيـــذ خطة الاحتلال الكامل لغزة، يستلزم استنفار أكثر مـــن 400 ألف مقاتل، وانتشـــاراً طويل الأمد، وإنفاق مليارات الدولارات كتكاليف عملياتية باهظة، ويجابه هذا الحشد الهائل من القوات ممانعةً شـــديدةً من المجتمع، وخاصةً الحريديم وأسر جنود الاحتياط.

من المنظور الاقتصادي، أفضى اســـتمرار رحى الحرب إلى ركودٍ حاد في قطاعات السياحة والصادرات والاستثمار الأجنبي، وبلغت نسبة البطالة في بعض المناطق ذروتها في العقد الأخير، والدين العام للحكومة في تصاعد مستمر.

شبح انهيار الحكومة والسيناريوهات المرتقبة

مع تصاعد حـــدة الضغـــوط الداخلية، تتبلور ســـيناريوهان رئيسيان لمستقبل نتنياهو:

** الرضوخ للضغوط وقبول وقف إطلاق النار مع اتفاق لتبادل الأسرى، ما قد يفضي إلى انشـــقاق في الجنـــاح اليميني للحكومة.
** المضي قدماً في خطة الاحتلال الكامل لاستمالة قلوب اليمينيين المتطرفين، مع مخاطر إطالة أمد الحرب، واستنزاف قوى الجيش، وتفاقم الأزمة الاقتصادية.

في كلتا الحالتين، يواجه بقاء نتنياهو في ســـدة الحكم شـــكوكاً عميقةً، ولا يُستبعد إجراء انتخابات مبكرة في الأشهر القادمة.

لم تعد قضية غزة بالنسبة لـ «إسرائيل» مجرد «ساحة حرب»؛ بل امتدت جذورها إلى قلب الحياة السياسية الداخلية، وشوارع تل أبيب، وحتى دهاليز القيادة العسكرية، وربما تكون هذه الحقيقة الناصعة أكبر عائقٍ يعترض ســـبيل خطة الاحتلال الكامل - وهي خطـــة قد تُزج بـــ «إسرائيـــل»، في حال تنفيذهـــا، في أتون صراعٍ استنزافي تتخطى تداعياته المدمرة حدود غزة.

إن الوضع الراهن للكيـــان الصهيوني في حرب غزة ليس مجرد أزمة عســـكرية، بل نســـيج متشـــابك من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقيـــة، وبتكراره لأهداف الحرب الأولى بثوب الشروط المســـتحدثة، أقـــرّ نتنياهو ضمناً بأن عامين من الحرب الضروس لم يمكّناه مـــن الوفاء بوعوده الطنانة، وفي المقابـــل، يضيق عليه الخناق يوماً إثر يوم من قبل مجتمعٍ أنهكته الحرب، وجيشٍ تصدعت أركانه، واقتصادٍ يئنّ تحت وطأة الضغوط المتزايدة.

ضررها اكثر من نفعها

المساعدات الجوية كارثة جديدة على مأساة غزة الانسانية

سقط صندوق مساعدات إنسانية خلال جسر جوي لحزم المساعدات في وسط قطاع غزة، ما أسفر عن مقتل مواطن فلسطيني يوم الاثنين الماضي، هذا الفلسطيني ليس أول ضحية، وربما لن يكون الأخير، للمساعدات الدراماتيكية المقدمة إلى غزة، وحتى الآن، رافقت عمليات الإنزال الجوي المحدودة للمساعدات إلى سكان غزة خسائر فادحة وتكاليف باهظة للاجئين.

مساعدات لتهدئة الرأي العام

يعتقد جان بيير فيليو، المحلل السياسي الفرنسي، أن الغرض من هذا النوع من المساعدات الجوية هو فقط تهدئة الرأي العام العالمي ضد «إسرائيل»، وليس تخفيف معاناة الشعب الفلسطيني، وفقاً لهذا الخبير الفرنسي، فإن المساعدات الجوية لغزة ليست حلاً للمجاعة والكارثة الإنسانية في غزة، بل هي أشبه بمسرحية.

كما صرّح «فيليو»، الأستاذ الجامعي البارز والخبير في شؤون الشرق الأوسط، لشبكة دويتشه فيله الألمانية بأن «إسرائيل» تستخدم احتجاز المساعدات كرهائن كأداة للضغط على سكان غزة، وفي مقال له في صحيفة لوموند، ذكر أن المساعدات الجوية وعمليات إسقاط المساعدات جواً في مناطق الحرب «هي أقل الطرق فعالية لتوزيع المساعدات الإنسانية».

خسائر فادحة في مسرحية المساعدات

تشير التقارير أيضاً إلى أن عمليات إسقاط المساعدات جواً تسببت في خسائر فادحة بين نازحي غزة، حيث سُحق الكثيرون تحت مظلات حزم المساعدات الكبيرة، وقد انضمت المملكة المتحدة وفرنسا والأردن وإسبانيا بالفعل إلى الجسر الجوي، لكن يبدو أن تأثير هذه المساعدات إعلامي ودعائي أكثر منه عملياً، قبل ايام، أسقطت طائرة إماراتية صندوقاً من المساعدات في غزة، لكنه سقط بعد تعطل مظلته.

وصلت المجاعة في غزة إلى حد وصل فيه سعر كيس الدقيق (25 كيلوغرامًا) إلى 1000 دولار أمريكي، حسبما ورد، في شهر فيفري من العام الماضي، وقعت «مجزرة الدقيق» في غزة بسبب سوء توزيع الدقيق، والتي قُتل فيها ما لا يقل عن 118 شخصًا إما نتيجة تدافع أو على يد القوات الإسرائيلية.

خيار مكلف وغير فعال

استُخدم النقل الجوي لأول مرة خلال الحرب العالمية الثانية لتقديم الإغاثة للقوات المحاصرة، وأصبح منذ ذلك الحين أداة حيوية للمساعدات الإنسانية، استخدمت الأمم المتحدة هذه الطريقة لأول مرة لإيصال المساعدات عام 1973.

ومع ذلك، ووفقًا لتقرير برنامج الغذاء العالمي لعام 2021، يُعتبر النقل الجوي «الملاذ الأخير» للإغاثة، ولا يُستخدم إلا «عندما لا تتاح خيارات أخرى»، كان جنوب السودان آخر منطقة تتلقى عمليات نقل جوي في ذروة المجاعة، وغزة الآن تشهد نفس الظروف.

قال فيليب لازاريني، رئيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، إن نقل الغذاء جوًا «مكلف وغير فعال، وقد يتسبب في سقوط ضحايا ووفيات بين اللاجئين»، ووصف لازاريني الجسر الجوي إلى غزة بأنه «عملية تهدف إلى صرف انتباه الرأي العام عن كارثة غزة».

كما صرّح كيران دونيلي، من لجنة الإغاثة الدولية في لندن، بأن النقل الجوي «لا يمكنه أبدًا تلبية الاحتياجات».

حساب احتياجات الإغاثة

يقدر جو إنوود، مراسل بي بي سي وورلد، أن هناك حاجة لأكثر من 160 رحلة جوية يوميًا لتوفير وجبة واحدة لكل مليوني نسمة من سكان غزة، لكن الحد الأقصى لعدد الرحلات الجوية يوميًا للمساعدات الجوية لا يتجاوز 20 رحلة.

صرح رياض عثمان، خبير شؤون الشرق الأوسط في ميديكو إنترناشونال، في مؤتمر صحفي عُقد في برلين، أنه قبل السابع من أكتوبر 2023، كان ما بين 500 و600 شاحنة تصل يوميًا إلى سكان غزة واقتصادها. اليوم، حتى 600 شاحنة يوميًا لا تكفي لتلبية احتياجات قطاع غزة، ليس فقط بسبب تدمير البنية التحتية الأساسية ونظام الرعاية الصحية في غزة، بل أيضًا تدمير الزراعة بالكامل.

عادةً ما تحمل الشاحنة حوالي 20 طنًا من المساعدات؛ بالإضافة إلى الغذاء، غالبًا ما تشمل الإمدادات الطبية الأساسية ومياه الشرب، وحاليًا، يدخل أقل من 100 شاحنة مساعدات إلى غزة يوميًا، وهو مستوى يُفاقم الأزمة.

التجويع.. سلاح «إسرائيل» اللاإنساني

أصبح تقييد المساعدات أداةً لاإنسانية تستخدمها «إسرائيل» للضغط على غزة، وصرحت جوليا دويتشر، الأمينة العامة لمنظمة العفو الدولية في ألمانيا: «هناك أدلة دامغة على أن «إسرائيل» تستخدم التجويع المتعمد كسلاح حرب»، ودعت الحكومة الألمانية إلى وقف إرسال الأسلحة إلى «إسرائيل» وزيادة الضغط الدبلوماسي على نتنياهو.

في الواقع، يمكن القول إن تقديم المساعدات لغزة لم يعد مجرد مسألة تقنية أو لوجستية، بل أصبح مسألة سياسية وأخلاقية وقانونية بحتة، إن صمت الدول المؤثرة أو تقاعسها، أو تقديم مساعدات جوية رمزية وغير فعالة، لا يهدئ ضمير العالم ولا الرأي العام، يعتقد العديد من المراقبين أن الحكومات الأجنبية، بتبنيها نماذج مساعدات غير فعالة واستعراضية، تتنصل من مسؤولياتها، وتكتفي بإدارة ظاهر الأزمة، دون التطرق إلى جوهر حلها في غزة.

وجاء في تقرير لمنظمة العفو الدولية انه «بينما كثفت الدول مؤخرًا عمليات إنزال المساعدات جوًا في غزة، يؤكد العاملون في المجال الإنساني أن هذه الطريقة لإيصال المساعدات لا يمكنها وحدها تلبية الاحتياجات الهائلة في القطاع؛ إذ لا يمكن إطعام وشفاء 2.3 مليون شخص يعيشون في حالة كارثية من خلال عمليات الإنزال الجوي.

تعجز عمليات الإنزال الجوي عن توفير حجم المساعدات التي يمكن نقلها برًا. في حين أن قافلة مكونة من خمس شاحنات لديها القدرة على حمل 100 طن من المساعدات المنقذة للحياة، لم توصل عمليات الإنزال الجوي الأخيرة سوى بضعة أطنان من المساعدات لكل منها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تشكل عمليات الإنزال الجوي خطرًا كبيرًا على حياة المدنيين الذين يسعون لتلقي المساعدات؛ فقد وردت بالفعل أنباء عن مقتل ما لا يقل عن خمسة أشخاص بسبب سقوط طرود المساعدات في غزة سقوطًا حرًا. لا يمكن أن تكون المساعدة الإنسانية مرتجلة؛ بل يجب أن يتم تسليمها بواسطة فرق متخصصة تتمتع بالخبرة في تنظيم عمليات التوزيع، وتقديم الخدمات المباشرة المنقذة للحياة. ويجب أن يكون لعمليات تسليم المساعدات وجه إنساني، ليس فقط للتمكن من تقييم احتياجات الأشخاص المتضررين بشكل صحيح، بل أيضًا لإعادة بث الأمل في قلوب السكان الذين يعانون أصلًا من الصدمة واليأس، ومن أجل حفظ كرامتهم. بعد أشهر طويلة من القصف المستمر، والظروف اللاإنسانية، يحق للأطفال والنساء والرجال في غزة الحصول على أكثر من مجرد صدقة ضئيلة يتم إنزالها من السماء. وفي حين أن أي مساعدات إنسانية تصل إلى غزة هي موضع ترحيب، إلا أنه ينبغي اعتبار النقل عن طريق الجو أو البحر مكمّلًا للنقل البري وليس بديلًا عنه؛ إذ إنه لا يمكن، تحت أي ظرف، أن يحل محل المساعدات المقدمة عن طريق البر.

ومن المهم الإشارة إلى أن بعض الدول، التي قامت مؤخرًا بعمليات إنزال جوي، تزوّد أيضًا السلطات الإسرائيلية بالأسلحة، وهي الولايات

المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا. لا يمكن للدول أن تستخدم المساعدات لتجنب مسؤولياتها وواجباتها الدولية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك منع وقوع الجرائم الفظيعة. ولكي تفي هذه الدول بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، يجب عليها وقف جميع عمليات نقل الأسلحة التي قد يتم استخدامها في ارتكاب جرائم دولية، بالإضافة إلى تنفيذ إجراءات هادفة لفرض وقف فوري لإطلاق النار، ووصول المساعدات الإنسانية بدون قيود، ومحاسبة الجناة.

من ناحية أخرى، أعلنت الدول الثالثة مؤخرًا عن جهود لفتح ممر بحري من قبرص، بما في ذلك إنشاء ميناء عائم على شاطئ غزة، والذي لن يعمل بكامل طاقته قبل عدة أسابيع. تتضور العائلات جوعًا، ولا يمكنها انتظار تجهيز البنية التحتية البحرية والبرية: يتطلب إنقاذ حياتهم السماح فورًا بدخول الشاحنات الإنسانية المليئة بالأغذية والأدوية التي يُمنع دخولها إلى غزة حاليًا. علاوة على ذلك، للوصول الى نقاط التوزيع حول غزة، ستواجه الشحنات من هذا الميناء العوائق نفسها التي تواجهها قوافل المساعدات القادمة من رفح حاليًا: استمرار انعدام الأمن، وارتفاع معدل منع الوصول من قبل القوات الإسرائيلية، والانتظار المفرط عند نقاط التفتيش الإسرائيلية. ولذلك، لن يغير إنشاء هذا الميناء الوضع الإنساني الكارثي بشكل كبير، ما لم يقترن بوقف فوري لإطلاق النار، والوصول الكامل للمساعدات بدون عوائق إلى جميع مناطق قطاع غزة. هناك أيضًا بواعث قلق حول انعدام الشفافية بشأن الجهة التي ستكون مسؤولة عن البنية التحتية، وأمن توصيل المساعدات على الشاطئ. ينبغي للدول ضمان ألا يضفي الممر البحري الشرعية على الاحتلال العسكري البري الإسرائيلي المطول للقطاع، من خلال استغلال الحاجة لإيصال المساعدات.

إننا ندرك أن هناك حاجة ماسة إلى كل المساعدات في هذا السياق العصيب، ولكننا ننبه إلى العواقب المدمرة المحتملة لخلق سوابق خطيرة تؤدي إلى تدهور إمكانية وصول المساعدات الإنسانية عبر الأراضي وإطالة أمد الأعمال القتالية. تتمثل الاستجابة الإنسانية المناسبة للاحتياجات الهائلة في غزة في الوصول، بدون قيود، للمساعدات والعاملين في المجال الإنساني الذين يتمركزون منذ أشهر على الجانب المصري من الحدود. وحتى الآن، تخضع إمكانية إطعام وشفاء وإيواء 2.3 مليون شخص في غزة لتقدير السلطات الإسرائيلية وحدها؛ ولا يمكن أن يظل هذا الوضع قائمًا بدون اعتراض. إن المنظمات الإنسانية لديها القدرة اللوجستية على توفير الخدمات للفلسطينيين في غزة، وما يُفتقر إليه هو الإرادة السياسية من جانب الجهات الحكومية لإنفاذ عملية وصول المساعدات.

تترقب المنظمات الإنسانية أن تستخدم الدول الثالثة نفوذها، بشكل عاجل، لوقف فوري لإطلاق النار وإلزام السلطات الإسرائيلية بوقف حصارها المتعمد للمساعدات المنقذة للحياة في جميع أنحاء قطاع غزة، بما في ذلك من خلال الفتح الكامل لمعابر رفح وكيرم شالوم/كرم أبو سالم وإيرز/بيت حانون وكارني/المنطار، ورفع القيود عنها. ونذكّر بأن وقف إطلاق النار الفوري والدائم هو الشرط الوحيد للسماح بزيادة هائلة في تدفق المساعدات الإنسانية اللازمة لتخفيف معاناة 2.3 مليون شخص في قطاع غزة.

فشل ترامب والكيان الصهيوني في اخضاع غزة

المقاومة تغير معادلات القوة في المنطقة

منذ اندلاع العدوان على غزة، ظنّ الكيان الصهيوني وداعموه في واشنطن، وعلى رأسهم دونالد ترامب، أن المقاومة ستنهار تحت وطأة القصف والحصار والتجويع، لكن الواقع جاء على النقيض تمامًا؛ فقد أظهرت المقاومة بأسًا غير مسبوق، وأثبتت أنها قادرة على الصمود والقتال في أصعب الظروف، موجهة ضربات موجعة لجيش الاحتلال وأجهزته الأمنية، هذا الصمود لم يكن مجرّد فعل دفاعي، بل كان رسالة استراتيجية بأن إرادة الشعوب أقوى من ترسانات الأسلحة.

ومع مرور الوقت، تكشّف عجز ترامب عن فرض رؤيته لإنهاء الحرب، رغم محاولاته تسويق خطط ظاهرها السلام وباطنها الإذلال، المقاومة لم تكتفِ بإفشال رهانات العدو، بل أذلّت أركانه على مدى السنوات الماضية، وحوّلت حلمه بالسيطرة الكاملة إلى كابوس سياسي وعسكري، في مشهد بات فيه اليأس ينهش صفوف الكيان الصهيوني، لم يعد السؤال: متى تنتصر المقاومة؟ بل: كيف ستعيد تشكيل معادلات القوة في المنطقة بعد هذا الصمود الأسطوري؟

ترامب بين وهم الوساطة وفشل الإملاءات

دونالد ترامب، الذي لطالما قدّم نفسه صانع صفقات، وجد نفسه اليوم أمام واقع يعاند كل خططه، محاولته الأخيرة لطرح مبادرة «إنهاء الحرب» عبر نزع سلاح المقاومة وتقديم هذا المقترح إلى الدول العربية، ليست إلا محاولة فاشلة لإلباس الهزيمة ثوب النصر.

المقاومة رفضت منذ البداية أي شروط تنتقص من حقها في الدفاع، وأثبتت أنها ليست في موقع الضعيف الذي يُملى عليه.

ترامب، في سعيه لتلميع صورته السياسية، تجاهل الحقائق على الأرض، الكيان الصهيوني عاجز عن تحقيق أهدافه، والعمليات العسكرية لم تنهِ وجود حماس ولا قدرتها على الرد، بل على العكس، أفرزت الحرب معادلات جديدة جعلت المقاومة أكثر تماسكا وشعبية، مبادرة ترامب لم تكن سوى إعادة تدوير لأفكار قديمة أثبتت فشلها، وجاء توقيتها في ظل تصاعد جرائم العدو، ليكشف عن انفصاله التام عن الواقع الميداني، وليعزز صورة الولايات المتحدة كطرف منحاز للعدوان لا كوسيط نزيه.

الكيان الصهيوني بين التصعيد واليأس

الكيان الصهيوني يعيش حالة من التخبط الاستراتيجي غير المسبوق، بعد سنتين من العمليات العسكرية التي دمّرت البنية التحتية في غزة وأوقعت آلاف الشهداء، لم يحقق الاحتلال أيًا من أهدافه المعلنة، قرارات المجلس الوزاري الأمني بالتحضير لاحتلال مدينة غزة بالكامل تعكس عجزًا عن تقديم حلول سياسية أو عسكرية ناجعة. العمليات الميدانية، مهما بلغت قوتها، لم تحرر الأسرى الذين يعدّون من أبرز ذرائع استمرار الحرب، حتى ما تسمى «الإنجازات» الميدانية كانت قصيرة الأثر، إذ واجهت المقاومة كل هجمة بصلابة وأفشلتها.

هذا الإخفاق أفرز انقسامات داخل القيادة الصهيونية نفسها، بين من يدعو لمزيد من التصعيد الدموي ومن يرى أن الحل السياسي بات ضرورة، لكن العامل المشترك بينهم جميعًا هو إدراكهم أن المقاومة لم تنكسر، وأنهم أمام خصم يمتلك نفسًا طويلًا وقدرة على استنزاف العدو في كل مرحلة.

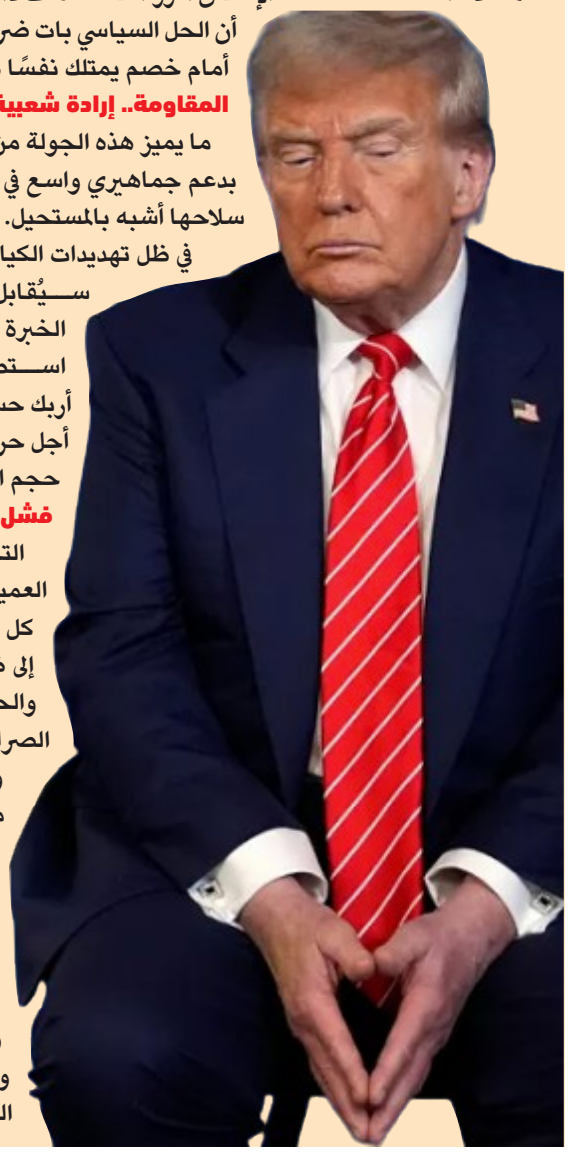

المقاومة.. إرادة شعبية ومعادلات جديدة

ما يميز هذه الجولة من المواجهة هو أن المقاومة تحوّلت بشكل كبير إلى مشروع وطني جامع يحظى بدعم جماهيري واسع في فلسطين والمنطقة، هذا الدعم الشعبي جعل أي محاولة لعزل المقاومة أو نزع سلاحها أشبه بالمستحيل.

في ظل تهديدات الكيان الصهيوني باجتياح غزة وتهجير سكانها، وقفت المقاومة لتؤكد أن أي عدوان سيُقابل بعمليات نوعية، هذه المعادلة الردعية لم تأتِ من فراغ، بل من تراكم سنوات من الخبرة الميدانية والاستعدادات العسكرية، حتى في ظل الحصار الخانق والدمار الهائل، استطاعت المقاومة الحفاظ على بنيتها التنظيمية، وتطوير قدراتها على المواجهة، ما أربك حسابات العدو، الرسالة واضحة: لا يمكن فرض الاستسلام على شعب يقاتل من أجل حريته، ولا يمكن إخضاع إرادة جماعية تسعى لانتزاع حقوقها التاريخية مهما بلغ حجم المؤامرات.

فشل المشروع الأمريكي الصهيوني في إخضاع غزة

التحالف بين الكيان الصهيوني وواشنطن أثبت مرة أخرى أنه قائم على منطق القوة العمياء، لكنه اصطدم بحقيقة أن القوة العسكرية وحدها لا تكسر إرادة الشعوب، كل الخطط التي طرحتها الولايات المتحدة، سواء عبر ترامب أو غيره، كانت تهدف إلى ضمان أمن الاحتلال وإدامة تفوقه، متجاهلة جوهر الصراع القائم على الاحتلال والحرمان من الحقوق. رفض المقاومة لهذه المشاريع يعكس إدراكًا عميقًا لطبيعة الصراع، ووعيًا بأن أي تنازل تحت النار يعني فتح الباب لمزيد من الإملاءات.

واشنطن، التي طالما قدمت نفسها كوسيط، تبدو اليوم شريكًا كاملًا في العدوان، ما أفقدها أي شرعية في عيون الشعوب الحرة. الفشل في إخضاع غزة لا يعني فقط هزيمة مشروع الاحتلال، بل يفتح المجال أمام إعادة رسم التوازنات الإقليمية لمصلحة قوى المقاومة، ويضع حدًا لأوهام التفوق المطلق التي طالما روج لها العدو.

في النهاية، المشهد الراهن يثبت أن المقاومة ليست مجرد حدث عابر في تاريخ الصراع، بل هي حقيقة راسخة تتحدى الزمن وتغيّر المعادلات، فشل ترامب والكيان الصهيوني في تحقيق أهدافهما، رغم كل أدوات الضغط العسكري والسياسي، يعكس عمق التحول في ميزان القوة، ومع كل يوم يمر، يتأكد أن إرادة الشعوب أقوى من كل التحالفات الظالمة، وأن زمن الإملاءات قد ولى.

في خطة شيطانية للصهاينة لم يعرف التاريخ مثلها:

قتل الصحفيين للتستر على مذابح غزة

محمد بن محمود

تشـــهد غزة، كما هو الحال منذ 22 شـــهرا، هجومًا مســـتمرًا من قوات الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يتوانى عن اســـتخدام كافة الأســـاليب لفرض إرادته على الأرض. وعـــلى الرغم من محاولات الاحتـــلال لفرض صمـــت إعلامي، فإن الحقيقة التي يجســـدها الصحفيون الفلســـطينيون لا تـــزال تضيء عـــلى جرائم الإبادة الجماعية التي يرتكبهـــا الجيش الإسرائيلي. وبرزت هذه الحقيقة بشكل قاسٍ خلال الهجوم الذي استهدف الصحفيين الفلسطينيين في غزة، حيث تم قتل مراســـلي قناة الجزيرة أنس الشريف ومحمد قريقـــع، وغيرهم من الصحفيين الذين كانوا في الخطـــوط الأمامية، ينقلون معاناة شعبهم. وعليه، فإن هذه الهجمات على الصحفيين ليســـت مجرد هجوم على أفـــراد، بل هي جزء من اســـتراتيجية إسرائيلية أوســـع تهدف إلى إخفاء الجرائم المتواصلة في غزة، تمهيدًا لمجازر جديدة قد تكون أكثر بشاعة.

الهجوم على الصحفيين: جزء من استراتيجية الاحتلال

قتل الصحفيين الفلســـطينيين على يد الاحتلال الإسرائيلي، كما حدث مع أنـــس الشريف ومحمد قريقـــع، كان جزءًا من خطـــة ممنهجة تهدف إلى إســـكات أي صوت يفضح جرائم الاحتلال. في كل حرب شـــنتها إسرائيل على غزة، كانت تســـتهدف الصحفيين والإعلاميين لأنهم يشكلون خطرًا كبيرًا على الصورة التي تحاول إسرائيل تسويقها للعالم. ففي الوقت الـــذي تعمد فيه إسرائيـــل إلى ترويج صـــورة الجيش الأخلاقي القادر عـــلى قتل أعدائه بأعلى درجات الدقة، كان الصحفيون في غزة يكشـــفون الفظائع التـــي يرتكبها هذا الجيـــش ضد المدنيـــين، دون أن يتركوا مجالًا للتكهنات أو التحريفات.

في الهجوم الأخير على الصحفيين، اســـتهدفت طائرات الاحتلال خيمة الصحفيين في محيط مستشـــفى الشفاء بغزة، وهو مكان معروف كمـــأوى آمن للصحفيين الذين يعملون على نقل الحقيقة إلى العالم. القصف الذي أســـفر عن استشهاد عدد من الصحفيين من بينهم مراســـلي الجزيرة أنس الشريـــف ومحمد قريقع، كان استهدافًا متعمدًا لحجب الحقيقة ومنع أي نشر للوقائع الميدانية. ومـــع هذا الهجوم، كان واضحًا أن الاحتلال يســـعى إلى إخفاء ما يجري من فظائع داخل غزة، لا سيما في ظل التقارير التي تتحدث عن المجاعات والقتل العشوائي للأبرياء.

سياسة القتل المنهجي للإعلاميين في غزة

اســـتهداف الصحفيين في غزة هو سياســـة ممنهجة تنفذها إسرائيل منذ ســـنوات. حيث يســـعى الاحتلال، مـــن خلال هذه الهجمات، إلى منع الإعلام من نقـــل الواقع الميداني داخل القطاع. وليس هذا الهجوم الأول من نوعه، إذ ارتفعت حصيلة الصحفيين الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة إلى مئات، منهم من قضى في أثنـــاء تغطيته لعمليات العدوان، ومنهم من قتل أثناء تواجده في مراكز الإعلام التي استهدفتها قوات الاحتلال.

تتعدد طـــرق القمع الإسرائيلي للإعلام الفلســـطيني، من بينها القصف المبـــاشر لمقرات الصحف والقنـــوات الفضائية، واعتقال الصحفيين الذين يعترضون على سياســـات الاحتلال. وهذا يظهر بوضوح في تعامل إسرائيل مع قناة الجزيرة على سبيل المثال، حيث استهدفت مراسليها بشكل متكرر، في محاولة لتدمير قدرتهم على نقل الحقيقة إلى العالم. في الوقت نفســـه، قامت إسرائيل بإغلاق مكاتب العديد من القنوات الإعلامية العربية والدولية، وأمرت بمنع الطواقم الإعلامية من دخول غزة، بهدف الحد من تدفق المعلومات وطمس الوقائع.

الاستهداف الممنهج للصحفيين كجزء من استعدادات لمرحلة أكثر عنفًا

التحليل الأولي لاســـتهداف الصحفيين في غزة يشير إلى أن هناك

اســـتعدادًا لدى الاحتلال الإسرائيلي لمرحلة جديدة من العدوان قد تكون أكثر وحشية. وفقًا لما أظهره التاريخ، فإن إسرائيل لا تتوانى عن اســـتهداف المدنيين، بل وتعمل على إخفاء الحقائق عن العالم في الوقت الذي تستعد فيه لارتكاب مزيد من المجازر. يشير تصعيد عمليات قتل الصحفيين إلى أن الاحتلال يخطط لمرحلة من الهجوم البري على غزة، حيث ســـيكون من الأهمية بمكان السيطرة على الإعلام وحجب أي معلومات قد تفضح انتهاكاته.

قد يكون استهداف الصحفيين في هذه الفترة هو استعداد مسبق للمجازر التي يعتزم الاحتلال ارتكابهـــا خلال اجتياح غزة. وهذا يُحتمل أن يكون بمثابة محاولة للحد من إظهار العواقب الفظيعة التي قد يتسبب فيها الجيش الإسرائيلي، لا سيما مع استهداف البنية التحتية المدنية والطبية التي يعتمد عليها الشـــعب الفلسطيني في غزة. الاستهداف المباشر للصحفيين يضمن للإسرائيليين أن لا أحد سيكتشف ملامح الجرائم التي سيقومون بها ضد المدنيين العزل.

حجب الحقيقة والتعتيم الإعلامي: أهداف إسرائيلية بعيدة المدى

إسرائيل، ومن خلال استهداف الصحفيين، تحاول منع المقاومة الفلسطينية من إيصال صوتها إلى العالم. لقد اعتمدت إسرائيل في حربها على غزة على سياسة التعتيم الإعلامي بشكل غير مسبوق، حيث فرضت رقابة مشددة على المعلومات القادمة من القطاع. وفي الوقت نفسه، ســـعت إلى نشر روايات مغلوطة تبرر أفعالها، مثل الدعاية القائلة بأن الجيش الإسرائيـــلي ينفذ عمليات دقيقة ضد الأهداف العسكرية، بينما كانت الحقيقة أن الهجوم يشمل تدميرًا عشوائيًا للبنية التحتية وارتكاب مجازر ضد المدنيين.

لقد كان الهدف الأساسي من هذه الاستراتيجية هو منع المجتمع الدولي من التعاطف مع الفلســـطينيين في غـــزة، وهو ما يتطلب إخفاء الحقائق التي تظهر ممارســـات الاحتلال من قتل جماعي وتجويع وتدمير. وكانت هذه السياســـة هي نفس الاستراتيجية التي اســـتخدمتها إسرائيل في الحروب الســـابقة، ولكن في الحرب الحالية، زادت درجة القمع الإعلامي بشـــكل غير مسبوق، لتشمل أيضًا ملاحقة الصحفيين الذين ينقلون الأحداث الحقيقية.

تحليل الجريمة الإسرائيلية: مذبحة في انتظار التنفيذ

اغتيـــال الصحفيين في غزة هـــو جريمة حرب مكتملة الأركان. فمن خلال هذا الاستهداف المتعمد، تعكس إسرائيل نيتها في التصعيد العسكري الواسع في القطاع، والذي قد يشمل اقتحامًا بريًا أكثر دموية من أي وقت مضى. وفي هذا السياق، قد يكون القتل المتعمد للصحفيين في غزة تمهيدًا للمجازر القادمة، والتي تحاول إسرائيل إخفاء تفاصيلها عن العالم.

لكن الاستهداف المتزايد للصحفيين يكشف أيضًا عن فشـــل الجيش الإسرائيـــلي في تحقيق أهدافه العسكرية في غزة. فالعديد من التقارير العسكرية تشـــير إلى أن الجيش الإسرائيلي يعاني من صعوبة كبيرة في التعامل مع المقاومة الفلســـطينية، التي أثبتت قدرتها على الصمود أمـــام العدوان. ولذلك، فإن استهداف الصحفيين يعد محاولة لخلق طوق من العزلة الإعلامية حول ما يجري في غزة، ليتمكن الاحتلال من تنفيذ ما يخطط لـــه دون مراقبة أو كشف.

مقاومة الصحفيين وأبطال الحقيقة

رغم القمع الإسرائيلي، يواصل الصحفيون في غزة دورهم الحيوي في نقل الحقيقة إلى العالم. إن استهداف الصحفيين وإعدامهم لا يمكن أن يُســـكت أصوات الحقيقة، بل على العكس، فإن استشـــهادهم يزيد من عزيمة زملائهـــم في العمل الصحفي، ويضاعف من مســـؤوليتهم في نشر الحقائـــق. ورغم محاولات الاحتلال لقتل الصحافة الحرة، فإن الشـــعب الفلسطيني يقاوم هذه المحاولات، وستظل الحقيقة تكشف عن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال في غزة.

إن الصحفيـــين الذين يضحـــون بحياتهم لنقـــل الحقيقة هم أبطال هذه المرحلة. وفي النهاية، ستكون أقلامهم وكاميراتهم هي السلاح الأقوى في مواجهة آلة القتل الإسرائيلية، حتى لو استهدفت حياتهم. وها هي غزة اليوم تشهد على هذا الصراع الكبير بين قوى الظلام التي تحاول إخفاء الحقائق، وبين الصحفيين الشـــجعان الذيـــن يواصلون نقل الواقـــع إلى العالم رغـــم التهديدات والقتل الممنهج الذي يتعرضون له.

صراع من اجل الحقائق

إن ما يحدث في غزة ليس مجرد حرب بين طرفين، بل هو صراع من أجل الحقائق التي لا تستطيع إسرائيل أن تغطيها. والاعتداءات المتكررة على الصحفيين تأتي في ســـياق هـــذا الصراع الأكبر، الذي تســـعى فيه إسرائيل إلى محو الحقيقة. ولكـــن الصحافة الحرة، مهما قوبلت بالقتل والتنكيل، ســـتظل تسلط الضوء على الجرائم التي ترتكبها دولة الاحتلال. وكلما استهدفت إسرائيل الصحفيين، ازداد العزم الفلسطيني في مقاومة هذا الاحتلال. في النهاية، ستظل الحقيقة تنتصر، مهما حاول الاحتلال إخفاءها بكل الوسائل.

مسارات متوازية لضبط التداعيات

خطة احتلال غزة تنطلق... بصمت

بدأ جيش الاحتلال، منذ الليلة الفاصلة بين الأحد الإثنين الماضيين، تنفيذ عملية تطويق مدينة غزة، بعدما شكّلت مذبحة الصحافيين، التي قضى فيها ستة من الزملاء، أبرزهم مراسلا قناة «الجزيرة» أنس الشريف ومحمد قريقع، إشارة الانطلاق لذلك.

وشهدت المناطق الجنوبية الشرقية لمدينة غزة، وتحديداً شارع 8 في حي الزيتون ومحيط مسجد السيد علي، والمناطق الشرقية من حي الصبرة، عمليات تمهيد ناري مكثّف؛ إذ سُجّل، خلال الايام الماضية، تنفيذ عشرات عمليات النسف بواسطة الروبوتات المفخّخة. كما أغارت الطائرات الحربية ووسائط المدفعية على مئات الأهداف، وسط حالة نزوح جماعية نحو المناطق الغربية من المدينة، التي تزدحم بمئات الآلاف من المهجّرين من مناطق شمال القطاع وشرقه.

ويأتي هذا التقدّم الصامت في خطة الاحتلال والتطويق، في وقت يمارس فيه جيش العدو أعلى مستوى من الإغراق في تفاصيل وأخبار موازية، عن خلافات داخل أروقة المؤسّستين الأمنية والسياسية وحتى في وزارة الجيش نفسها، بين رئيس الأركان إيال زامير ووزير الأمن يسرائيل كاتس.

ونقلت «القناة 12» العبرية وصحيفة «هآرتس» تصريحات عن زامير، قال فيها إنّ عائلة رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، قرّرت الإطاحة به، بزعم رفضه الموافقة على خطة احتلال مدينة غزة، فيما عاد الإعلام العبري، اول أمس، إلى الحديث عن موافقة زامير على خطة الاحتلال التي كان قد رفضها سابقاً.

وعلى خط موازٍ، يدير جيش الاحتلال ومن خلفه منظومة الدعاية والإعلام، أكبر عملية تضليل منذ بدء الحرب إذ يواصل منع عمل المنظمات الدولية المكلّفة بإيصال المساعدات وتسليمها على نحو يضمن كرامة النازحين ويحمي إنسانيّتهم ويستعيض عن ذلك بالسماح بدخول عشرات الشاحنات عبر المنافذ الحدودية، التي تحوّلت إلى مصائد يومية للموت، يقضي فيها نحو 50 شهيداً يومياً. أيضاً، يعطي جيش الاحتلال امتياز إدخال عدد محدود من شاحنات البضائع التجارية لـ«مؤسسة غزة الإغاثية»، التي تبيع بدورها «تنسيقات» عبر مؤسّستَي «رحمة حول العالم» و«المطبخ المركزي العالمي» مقابل مبالغ مالية هائلة تصل إلى 150 ألف شيكل لكل شاحنة.

على أنّ هذه السياسة المعتمدة أنتجت صورة مخادعة؛ إذ دخلت كميات محدودة من المواد التموينيّة الأساسية، مثل السكر والأرز وزيت القلي، تُباع بأكثر من 20 ضعف سعرها الطبيعي، أي بما يفوق قدرة أغنى أغنياء غزة في الوضع الراهن، في حين تتواصل عمليات الإنزال الجوي التي قضى بسببها العشرات من الشهداء والمصابين، نتيجة سقوطها على المناطق المكتظّة بالنازحين.

وعبر ربط كل تلك المسارات السياسية، يتبدّى أنّ الاحتلال يمضي في خطّة متكاملة، تصبّ في اتجاه احتلال مدينة غزة، وفق الآتي:

** صدمة اغتيال طاقم «الجزيرة»، وفي مقدّمهم الصحافي أنس الشريف، لإضعاف عملية نقل صورة المجاعة والمجازر الجماعية وتقليل حضور الحدث الغزّاوي في مناطق شمال وادي غزة تحديداً.

** إدخال شاحنات المساعدات بطريقة عشوائية، بما يسمح بإنتاج صورة إدخال المساعدات، من دون تحقيق جدوى كسر المجاعة بشكل حقيقي، ممّا يساهم في تخفيف حدّة الاحتجاج العالمي على هذا الوضع.

** الاستمرار في الإنزالات الجوية التي تسمح لدول العالم بـ«تنفيس» حدّة الاحتقان الداخلي، والظهور بمظهر المهتمّ بالوضع الإنساني.

** المضي في المسار السياسي عبر الانخراط في جولة مفاوضات جديدة للوصول إلى صفقة شاملة، تمتلك إسرائيل دائماً مفتاح تفجيرها والتنصّل من إتمامها حتى في اللحظة الأخيرة.

** الإغراق الإعلامي بالأخبار الموازية، مثل الخلافات الداخلية بين المستويات السياسية والعسكرية والجدل الكبير حول أيّ الخطط أكثر جدوى لإتمام مهمّة الحسم، فضلاً عن خلافات رئيس وزراء الاحتلال مع الائتلاف الحكومي، فيما يعمل الجيش على تجهيز الأرض لسيناريوات التطويق والاحتلال.

وفي المحصّلة، تلتقي هذه الخطوات مجتمعة لتحقيق أهداف عدّة، أهمّها امتصاص ردّة الفعل الدولية، وصناعة مسارات لتشتيت الرأي العام العالمي عن خطورة احتلال القطاع، بينما على الأرض، يعمل جيش العدو بصمت، ويبدأ الهجوم فعلياً، وصولاً إلى تهيئة اللحظة التي سيزعم فيها رفض «حماس» للمقترحات المقدَّمة لها وينتقل إلى الهجوم التامّ على المدينة.

بطولة السباحة

هيمنة مطلقة للترجي وبن عجمية يُعيد كتابة الأرقام

محمد الدريدي

في زمنٍ تُقاس فيه البطولات بعدد الميداليات، تُثبت السباحة التونسية أن المجد لا يُصنع فقط في المسابح العالمية، بل يبدأ من أحواض الوطن، حيث يُصقل الأبطال وتُولد الأساطير. نهاية أسبوع استثنائية شهدتها بطولة السباحة الوطنية، كان فيها الترجي الرياضي التونسي نجمًا فوق العادة، وكان ياسين بن عجمية عنوانًا لموهبة لا تُخطئها العين.

الترجي... سيطرة مطلقة وإنجاز غير مسبوق

بقيادة فنية محكمة من رئيس الفرع هشام النجار، فرض الترجي الرياضي التونسي هيمنته المطلقة على البطولة، محققًا اللقب في جميع الفئات العمرية. هذا الإنجاز الجماعي لا يُعد مجرد تتويج رياضي، بل هو ثمرة عمل مؤسساتي طويل، يُترجم سنوات من التكوين القاعدي، والتخطيط الفني، والاستثمار في المواهب الصاعدة. الترجي، الذي لطالما كان مدرسة رياضية متعددة الاختصاصات، يُثبت اليوم أن السباحة ليست استثناءً، بل جزء من مشروع رياضي متكامل. فأن تهيمن على بطولة وطنية في كل الفئات، يعني أنك تملك رؤية، بنية تحتية، وإطارًا فنيًا يُراهن على المستقبل، لا فقط على النتائج اللحظية.

بن عجمية... حين يتكلم الماء بلغة الذهب

السباح الواعد ياسين بن عجمية (مواليد 2012/2013 – سباحة على الظهر) خطف الأضواء بتحطيمه أربعة أرقام قياسية تونسية، بينها رقم صمد 12 عامًا. في سباقات 50م، 100م، و200م، أثبت بن عجمية أن الموهبة لا تنتظر النضج، بل تفرض نفسها حين تُمنح الرعاية والثقة. مدربه أمير الشريف، الذي رافقه فنيًا منذ ثلاث سنوات، عبّر عن فخره قائلاً «بن عجمية دائمًا يحقق نتائج جيدة، لكن هذه السنة أثبت قوته وجودته كسباح مميز، وحطّم أرقامًا مهمة. واليوم، وهو في عمر 13 سنة فقط، تأهل إلى البطولة العربية.» ما يميز بن عجمية ليس فقط الأرقام، بل الشخصية الرياضية التي بدأ في تشكيلها: الانضباط، الطموح، والقدرة على المنافسة تحت الضغط. هذه الصفات لا تُصقل في يوم، بل هي نتاج بيئة تدريبية سليمة، ودعم نفسي وفني متواصل.

المزوغي... فراشة تُحلّق نحو المستقبل

في سباقات الفراشة، برز السباح ياسين المزوغي (مواليد 2008/2009) بأداء قوي في سباقي 100م و200م، مؤكّدًا حضوره بين أبرز السباحين الشباب. المزوغي لا يُمثل فقط موهبة فردية، بل يُجسّد جيلًا جديدًا من السباحين الذين بدأوا يفرضون أنفسهم على الساحة الوطنية، ويطمحون للعب أدوار إقليمية ودولية. و هذا الحضور المتنوع للمواهب في البطولة يُشير إلى أن السباحة التونسية ليست رياضة نخبوية، بل مجال مفتوح للتطور، شرط أن تتوفر له الرعاية والاستمرارية.

الجوادي... حضور يُلهم ويُحفّز

اليوم الختامي للبطولة شهد لحظة مؤثرة بحضور البطل العالمي أحمد الجوادي، الذي قلّد الفائزين ميدالياتهم، في لفتة رمزية تُجسّد تواصل الأجيال، وتُرسل رسالة واضحة: الطريق من أحواض تونس إلى المنصات العالمية ليس مستحيلاً، بل يبدأ من حلم، ويُصقل بالإصرار. فالجوادي، الذي رفع راية تونس في المحافل الدولية، لم يأتِ فقط لتكريم الفائزين، بل ليُذكّر الجميع أن البطولة لا تُقاس فقط بالزمن، بل بالقدوة. وجوده في هذا الحدث يُعيد الاعتبار للرموز الرياضية، ويُحفّز الجيل الجديد على الإيمان بأن النجاح ليس بعيدًا، بل يبدأ من هنا، من المسابح المحلية.

السباحة التونسية... إنجازات يُقابلها غياب الاستراتيجيات

ورغم هذا الزخم من الإنجازات، تبقى السباحة التونسية رياضة مهمّشة إداريًا وإعلاميًا. لا تغطية كافية، لا دعم مؤسساتي مستدام، ولا رؤية وطنية تُعطي هذه الرياضة حقها. فهل يُعقل أن تظل السباحة في الظل، بينما أبطالها يُضيئون اسم تونس في المحافل الدولية؟ و الإهمال لا يقتصر على الميزانيات، بل يمتد إلى غياب استراتيجية وطنية لتطوير الرياضات الفردية، وتهميش الإعلام لها لصالح كرة القدم. هذا التفاوت في الاهتمام يُضعف الروح الرياضية، ويُقلل من فرص اكتشاف المواهب في وقت مبكر.

ما الذي يجب فعله؟

للنهوض برياضة السباحة، لا يكفي الاحتفاء بالميداليات. المطلوب وضع خطة وطنية لتطوير المسابح وتوفير التجهيزات و دعم الأندية ماديًا ومعنويًا لتوسيع قاعدة الممارسين ، إدماج السباحة في البرامج المدرسية والجامعية ، تكوين إعلام رياضي متخصص يُسلّط الضوء على الرياضات الفردية و خلق شراكات مع اتحادات عربية ودولية لتبادل الخبرات. هذه الخطوات ليست ترفًا، بل ضرورة إذا أردنا أن نُحوّل الإنجازات الفردية إلى مشروع وطني متكامل. و لا يمكن أن نغفل عن تحية كل الأندية والسباحين الذين شاركوا في البطولة، وقدموا أداءً متباينًا، لكنه يُعبر عن حيوية المشهد الرياضي. فالتنافس الشريف، والتكوين المستمر، هما أساس بناء قاعدة رياضية تُثمر أبطالًا في المستقبل.

السباحة... رياضة تصنع الوطن

في النهاية، السباحة ليست فقط رياضة، بل مدرسة في الصبر والانضباط والتحدي. حين يُهملها الإعلام، وتُقصّر في حقها المؤسسات، فإننا لا نُهمل رياضة فقط، بل نُهمل فرصة لصناعة مواطنين أقوياء، ورفع راية تونس في المحافل الدولية. من بن عجمية إلى الجوادي، ومن الترجي إلى كل نادٍ شارك، تُثبت السباحة التونسية أنها تستحق أكثر من مجرد تصفيق موسمي. إنها تستحق مشروعًا، رؤية، واحترامًا يليق بمن يسبحون في الماء ليصنعوا المجد.